




۸۷۴۰

بازدید شد
۱۳۸۲

 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
	کتاب فرائد شریعتی شرح المستوفی
	مؤلف: محمدالدین سنبله‌ای (کشف)
	مترجم: _____
	موضوع: _____
	شماره قفسه: ۸۷۴۰

۷۸۱۲۲

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۸۷۴۰	

۷۸۱۲۲

من مخطوطات
مكتبة
ميرزا محمد باقر
عبد الله بن حسين الخادم الحسيني
الجلوي



عبد الله الشيرازي

عبد الله الشيرازي

مكتبة
ميرزا محمد باقر

درج ۲

۱۲۶۹



۸۷۶

خطی

۱۴۰

ما شرعه الله تعالى من الاحكام والاسلام هو الخاضع والانتقاد
 لا الوهيته الله تعالى ولا تحقق الا بقبول الامر والنهي والايامه
 التصديق بما جاء به من عند الله تعالى والامر له وهما
 وان اختلفا فهو ما هما خدتهما واحد ذلك في شرع
 اي كونه على احد رايه مؤمنه وليس كمنسليم وبالعكس ولا يغني
 بوجهي هما سوا هذا وقوله **محمد** يدل من بني فليكون
 مجرورا ويكون رفعة على انه خبر مبتدأ محذوف وهو
 اسم من اسماء نبيينا **محمد** صلى الله عليه وسلم وهو كما
 نقلنا لهما كونه **ابى بكر** اذ العربى والنوى سمي
 الله تعالى الف اسم واختار هذا الاسم لوجود
 منها ان الله تعالى ذكره في القرآن العظيم في
 مساق الامتداح ومنها انه اشهر واكثر
 استعمالا في السنة الصحابة والتابعين فمن بعدهم
 وقوله **خاتم النبوة** اي واني اياه قال الله
 تعالى ولكنه رسول الله وخاتم النبوة **والصلوة**
 والسلام على **اله** وهم مؤمنوا بنبي هاشم وبني
 المطلب وقيل جميع الامة وقيل عشرة الذين
 ينسبون اليه وهم اولاد فاطمة وسلمة وقيل اقارب
 من قرين وقيل غير ذلك **بما من**

من بعده

من بعده يقال **وصحبه** من بعده ايضا وهو اسم جمع لصاحبه بمعنى
 الصحابي وهو من اجتمع مؤمنابه ولوساعة ومات على ذلك وقيل
 من طالت صحبه له وكثرت محالته له والاحد عنه وقيل غير ذلك
 ولما حمدا لله تعالى وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم قال
وسال الله لنا الامانة فيما نؤخذنا اي خزيانا وقيل ناه يقال
 فلان يؤخذ الحق ويتأخذاه اي يقضده ويخزاه ويقال قاضيت
 الشي خزيته والخري طلب لاهري وكثيرا ما يستعمل الفقهاء معنى الاجتهاد
 والالفاظ الثلاثة متعارفة قال الشيخ كراهة الله الاجتهاد والخري
 والتأخي يدل المحمود في طلب المقصود انتهى ويقال اجتهاد في حل
 الصخرة ولا يقال اجتهاد في حل نواة وذكر ابو عبيد ان النوحى
 لا يكون الا في الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص الناطم النوحى
 بالذكر كون الخري **ابن الابانة** اي الاظهار والكشف **فمن**
مفعول يفعل المصدق والمكان والزمان بمعنى الذهاب
 روي المروي او محله اقر مانه واصطلاحا ما تخرج عند المحقق في
 شأنه من الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا
 وقوله **الذي** اي الذي يعتدى به وقيل غير ذلك وانك من
 يد علم قوله **ابن ثابت** ابن الخطاب الصحابي الانصاري الحزري
 البخاري يكنى **باسعيد** وقيل **اباعبد الرحمن** وقيل **اباخارجه**
 وقيل **ابن** صلى الله عليه وسلم المديحه وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي
 بالمدينة سنة خمس واربعين قاله الباقون **وقيل غير ذلك**
 ومما يروى في فضائله كثير روى ان ابن عمر رضي الله عنهما
 قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله
 عنه في اليوم فقال من يسأل عن القرائن فليات ريدان ثابت رضي الله

الحاشية قوله من قولي بلاد الشام

هذا شرط له وام الصحة

علائق التمهيد فانه يطلق على الخبر والشرع

وقال تعالى وقيل رب زدني علما والاحاديث في فضائل العلم كثيرة شهيرة
منها قوله صلى الله عليه وسلم لا تحصل الا في اثنين رجل اتاه الله تعالى
فسلطه على ملكه في الحق ورجل اتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
رواه البخاري وغيره من حديث ابن مسعود ومنها قوله صلى الله
عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة
رواه الترمذي وحسنه عن ابي هريرة رضي الله عنه وقال
الثاني رضي الله عنه طلب العلم افضل من صلاة النافلة وليس بعد
الفرصة افضل من طلب العلم انتهى وكفي بالعلم شرفا فان كل
احد يدعيه وبالجملة فحاشا ان كل احد ينكره **وعلماء هذا العلم**
وهو علم الفرائض مختصون بما قد شاع فيه عند كل العلماء
بان اول علم يفقد في الارض بالكسبية حتى لا يكاد يوجد
اي حتى لا يقرب من الوجدان وما فقد خفيفة تصدق عليه انه
لا يقرب من الوجدان وما فيه اليأس والدين سخط الماد
رحمهم الله من كلام المصنف رحمه الله حيث قال اي يهرب من
الوجدان فلا يبين بظاهر لان النافية داجلة في كلامه على
كاد لا علي يوجد وانما شاع عند العلماء انه اول علم يفقد
روي ابن ماجة والحاكم في المستدرک عن ابي هريرة رضي الله
عنه مرفوعا يقول الفرائض وعلموه فانه بصف العلم وهو ينبغي
وهو اول علم ينشأ من امتي ورواه ورواه الترمذي في سننه وقال
نقد بنده حفص بن عمر وليس بالقوي ولما كان علم الفرائض من اجل
به فكيف لم يوفق على علم الحساب وتعب مسائله وارتبها
بعض البعض كافي سائل الجدة وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل
هذا احت صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه واما قوله فاقبلة

نصف

نصف العلم فاختلف في معناه على اوجه اقر بها ان للانسان خاليتين
حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت
وقيل غير ذلك مما اصر بنا عنه خزن الاطالة وقد ورد في علم
الفرائض ايضا من الاحاديث والاثار وما يدل على فضله وشرفه
اشيا كثيرة فمن اجملها في المطولات **وعلماء بان زيد** المذكور
خص من بين الصحابة رضي الله عنهم لاحاله قال ابن الاثير رحمه الله
في النهاية اي لاجلته ويجوز ان يكون من الحول والقوة او الحزم
وهي مفعلة منها واكثر ما تستعمل بمعنى اليقين او الحقيقة او
بمعنى لايت والميم زايده انتهى فيكون المعنى وان زيدا اخص
او يفتيا اولاد **بما حبله** اي اعطاه والجوذة العطية والحبا
العطا **خاتم الرسالة** والنبوه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
من قوله صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيد بن ثابت
المذكور **سبيله** على فضله وشرفه **افرضكم زيد** ذكر ابن الصلاح
في ريبه والنسائي وابن ماجة دونه باسناد جيد قاده وهو
حديث حسن انتهى وروي الترمذي في جامعه باسناد صحيح عن
ابن عمر رضي الله عنه بلفظ اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت وانما
زيد بن ثابت رضي الله عنه وسلم ينادي ابن الهيثم نقلا عن الماوردي
رحمهم الله للعلماني ذلك خلة اوجه وعدها الى ان قال
قال **الله** **بأنه** **قال** **ذلك** **لانه** **كان** **احص** **حسابا** **واسرعهم** **جوابا**
قال **الماوردي** **ولاجل** **هذه** **المعاني** **لم** **يراجع** **الثاني** **في** **رضي**
الله **عنه** **لا** **يقوله** **رضي** **الله** **عنه** **انتهى** **وقوله** **وانا** **هيك** **بعضا**
اي **بعض** **الشهادة** **من** **سيد** **البش** **وخاتم** **المرسل** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
الذي **خصب** **بها** **الا** **نفا** **غا** **بها** **بها** **ان** **ان** **تطلب** **غيرها** **في** **تكفيك**

اي جزء من جزء
وتعود الى شجرة
مضمون افقت
تقليد

فكان زيد بن ثابت **أول** من غيره **باتباع النبي** وتقليد المقلد لا من
 اقوالها هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم في الغرائض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل
 قد حجج الناس بالاتفاق الا زيدا فانه لم يقل قولاً مهوراً بالاتفاق
 وذلك يقتضي الترجيح كما قال الفقهاء رحمه الله **لا سيما** قال
 ابن الهيثم رحمه الله من ادوات الاستئناس عند بعضهم والصحاح فيها
 ليست منها بل هي مضافة للاستئناس فان الذي بعد هذا الحل فيما
 دخل فيه ما قبلها ومشهود له بأنه احق بذلك من غيره **وقد نحا**
 ابن يحيى مذهب الامام زيد بن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله محمد
 ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن
 عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي **الشافعي**
 القتيبي المطلب الحجازي المكي رضي الله عنه يلقب مع النبي صلى الله عليه
 وسلم في عهد منان وسابقة شهرين وقضاياه كثير وقد صنف
 لائمة رضي الله عنهم في مناقبه قد يما وحديثاً ولد رضي الله عنه
 سنة خمسين ومائة والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل
 بعفلاق وقيل باليمن وقيل بحيف مني ثم رحل الى مكة وهو ابن ستين
 وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اربعين يوماً من رجب سنة اربع
 ومائتين ومائة اربع وثمانين سنة ودفن بالقرافة بعد
 صلاة العصر عصر الجمعة وعلي قبره من الجلالة والاحترام ما هو لا يقاوم
 مقام ذلك الامام رحمه الله ورضي عنه ومعنى كون الشافعي رحمه
 الله يحيى مذهب زيد رضي الله عنه انه قد صدق او ما بال اليوم مائة
 له في الاجتهاد لما سبق حتى تزد دحيث تردد وليس المراد انه قلده
 لان المجتهد لا يقلد مجتهد **انما** اي قد **في** اي في مذهب زيد

رضي

رضي الله عنه **القول عن الجار** اي اختصار والمحقر ما قل لعظمه وكثر
 معناه **سبأ** منزها عن **وصفه** واحد الوصف والوصف اسم جنس يعني
 العيب **الانفا** جمع نفي وهو الكلام المعبر عنه في كلامه على شئ
 فيه والربوع في جمع ما كتمنا وشمالا في حكمه ومعنى البيت في القول
 في علم الغرائض على مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه قولاً مختصراً
 واصحاً منزهاً عن عيب الخفاء **مقدم** علم الغرائض هو فقه الموارد
 وتعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوعه التركة
 لا للعدد خلافه رغم ذلك واعلم بأنه يتعلق بتركة الميت خمسة حق
 في الصور مرتبة اولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجنابة والرهن
 فيقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فان كان
 الميت فاقدر المايجهز فجهزه على من عليه نفقته في حال الحياة
 فان تعذر ففي بيت المال فان تعذر فعلى المسلمين وهذا في غير الزكاة
 اما الزوجة التي يجب نفقتها مؤنة تجهيزها على الزوج الموسر ولو
 كانت غنية والثالث الديون المرسلة في الذمة فهي موزعة عن مؤن
 التجهيز والرابع الوصية بالثلث فادونه لا جني فان كانت بخلاف
 ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقه كقصة الحقوق السابقة والخاص
 الاثر وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله اركان وهي
 ثلاثة مؤن ووارث وحق موروث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث
 اليمن في والهدمي وستاتي في آخر الكتاب وله اسباب وموانع ذكرهما
 بقوله **باب اسباب الميراث** اي وموانعه والباب لغة المدخل
 في الشيء واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم بجهة فصول وسائل
 في كتابه والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره واصطلاحاً
 ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والميراث

حفره
 ت حقه

وما انما في سائر النسخ
 الا انما في كتابه

يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة النفاذ انتقال
 الشيء من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر ورث الشيء ورثته
 وميراثا وارثا واصله الواو فقلت همزة ويطلق بمعنى الموروث
 والارث وهو لغة الاصل والمبقة ومنه خبر مسلم اثبتوا على
 مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقيته منه وشرا
 ما ضبطه القاضي افضل الدين الخوافي رحمه الله بانه حق قابل للجزء
 وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب **اسباب ميراث**
 اي ارث الورثي اي الادميين وان كان الورثي في الاصل الخلق
 لانه ليس المراد بقوله التجزي بول **ثلاثة** متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة **بغير ربه** اي صاحبه
 الامران بل ما يمكن ان يقال فيه والمراد المتصرف به **الوراثه** اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة
 لها انفسه ولهذا لم يرد ذلك او لها **كاح** وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطى ولا خلق
 وهذه الثلاثة كذلك في خروجها من ميراث من الجانبين لقوله تعالى انكم نصف ما ترك ازواجكم
 بعد موت من كان لها حقوق الي آخره ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق
 الثابتة بالشرا والايام
 وغيرهما وبقولنا القرابة
 الرعية اي على قولنا انها
 تملك الموت ودخل في قولنا
 او غيرها شرح ترتيب
 وخارج يثبت الى اخر ما اذا اعتنا
 شخص او عقد واستعمله بغيره
 فلا يقع استقلال وارثه مسلم
 يستفاد منه نقله الرازي
 وغيره شرح ترتيب

قولنا حق يتناول المال وغيره
 كالخيار والشفعة والقصاص
 وخرج يقابل التجزي الواو
 اذ يتصلان الى الابد بعد موت
 الارث لعدم قبول التجزي ولا
 يرد الخيار والشفعة والقصاص
 لانه ليس المراد بقوله التجزي بول
 الامران بل ما يمكن ان يقال فيه
 والمراد المتصرف به **الوراثه**
 اي الاسباب الثلاثة **بغير ربه**
 اي صاحبه

المعنى

المعنى من حيث كونه معقدا وعصبته المستعصبون بانفسهم على
 تفصيل سياقي بعينه ان شاء الله اخذ الكتاب لقوله صلى الله
 عليه وسلم الوارث للحمية كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه
 الثاقبي رحمه الله وقد يرث العتيق المعقوك لو اشترى ذمي
 عبدا واعتقه بقر الحق السيد بدار الحرب فاسترق فاشتراه
 عتيقه فاعتقه فكل منهما يرث الاخر حيث لا مانع من حيث
 كونه معقدا لمن حيث كونه عتيقا **والثاني**
 قرابة وهي الابوة والبنوة والادوية باحدهما فيرث بها الاقارب
 وهم الاصول والفرع والحواشي للآيات الكريمة والاحاديث
 الصحيحة وما للحق بذلك باجماع او قياس على تفصيل سياقي
 بعينه ويورث من الجانبين تارة كالابن مع امه والام
 مع اخيه ومن احدى الجانبين اخرى كالجدة ام الام مع ابن
 بينهما واخر القرابة وان كانت اقوى الاسباب لاجل تقسيم
 النظر ولطول الكلام عليها لان اكثر الاحكام الالهية فيها وقوله
ما بعد من اي هذه الاسباب **للميراث** جمع ميراث بمعنى الارث
سبب اي متفق عليه والافرنان سبب رابع مختلف فيه وهو
 حصة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان مستظما
 الارح وسوا كان مستظما ام لا على الارح عند المالكية ولا
 عند الحنفية والمطالبة والكلام فيه مما يطول فراجعته في
 كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة
 الحائل واسطرلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من
 عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث
 ستة اقتصر المصنف رحمه الله على المتفق عليه هي

الاموال عند الفرس
 مخمري اربع الاربع
 والحكمة والام والحكمة
 مطلقا والقروعي
 اربعة الاربع والاربع
 والت رت والاربع
 والحواشي ما ذكره
 بالاصح فقط وهو
 على من في قوله اوله بالاربع
 الاصل لا اسطرلاحا
 فقط بل اسطرلاحا
 والاربع والاربع
 قديمة وهو ان الارث
 للاب او اب اسطرلاحا

الاربع والاربع
 قديمة وهو ان الارث
 للاب او اب اسطرلاحا

فقال **ويمنع الشخص** الذي قام به سب الارث **من الميراث** اي الارث
 علة واحدة **من علة ثلاث** احدها **ردق** وهو مخ حكي يقوم به
 بالامانة بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق جميع
 انواعه لانه لو ورث لكان لسيدك وهو اجنبي من الميت ولا يرث
 لانه لا ملك له ولو ملكه سيده المبعوث يرث عنه جميع ماله
 ببعضه الحر على الارح عندنا ولا يرث ولا يرث كالفق عند المالكية
 والحنفية ويورث ويرث ويحب على حسب ما فيه من الحرية عند
 الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث
 قاتله واختلفت الامة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل
 في القتل ولو كان بحق كقتل وامام وقاض وجلاد بامرهما
 او احدهما وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد كما يرمي ويخون
 وطفل ولو قصد به مضلحة كضرب الاب للتأديب وبطله لخرجه
 للمخالعة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل
 من الميراث شي والمعنى فيه نهي الاستعجال في بعض الصور
 وسد الباب في الباقي ولا مدخل للمقتي في القتل وان كان على
 معين لانه ليس بمسلم بخلاف القاصي وعند الحنفية كل قتل
 او حجب الكفارة يمنع الارث وما لا فلا الا القتل العمد العمد وان
 فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند
 الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او بدية او بكفارة يمنع من
 الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من امواله
 دون الدية ولا يرث قاتل العمد العمد وان واليات وارض
 وفروعد كثيرة ومحل بنطها كتب الحق **وثالثها اختلاف**
 بالاسلام والكفر فلا يورث بين مسلم وكافر لغير الصحيحين

فقال **ويمنع الشخص** الذي قام به سب الارث **من الميراث** اي الارث
 علة واحدة **من علة ثلاث** احدها **ردق** وهو مخ حكي يقوم به
 بالامانة بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق جميع
 انواعه لانه لو ورث لكان لسيدك وهو اجنبي من الميت ولا يرث
 لانه لا ملك له ولو ملكه سيده المبعوث يرث عنه جميع ماله
 ببعضه الحر على الارح عندنا ولا يرث ولا يرث كالفق عند المالكية
 والحنفية ويورث ويرث ويحب على حسب ما فيه من الحرية عند
 الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث
 قاتله واختلفت الامة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل
 في القتل ولو كان بحق كقتل وامام وقاض وجلاد بامرهما
 او احدهما وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد كما يرمي ويخون
 وطفل ولو قصد به مضلحة كضرب الاب للتأديب وبطله لخرجه
 للمخالعة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل
 من الميراث شي والمعنى فيه نهي الاستعجال في بعض الصور
 وسد الباب في الباقي ولا مدخل للمقتي في القتل وان كان على
 معين لانه ليس بمسلم بخلاف القاصي وعند الحنفية كل قتل
 او حجب الكفارة يمنع الارث وما لا فلا الا القتل العمد العمد وان
 فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند
 الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او بدية او بكفارة يمنع من
 الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من امواله
 دون الدية ولا يرث قاتل العمد العمد وان واليات وارض
 وفروعد كثيرة ومحل بنطها كتب الحق **وثالثها اختلاف**
 بالاسلام والكفر فلا يورث بين مسلم وكافر لغير الصحيحين

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر
 المسلم فلا إجماع واما عكسه فعند الجمهور خلافا لمعاذ ومعا
 ومن وافقهما ودليلهما والحواب عنه ذكرته في شرح الترتيب
 وسواء اسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة
 والنكاح والولا خلافا للامام احمد وحمد الله في المسلمين
 حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا له
 في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر **فابعد**
 استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر ما لو
 مات كافر عن زوجة حامل واوقفنا الميراث للحمل
 فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه
 باسلامها قال ابن المطامرحمد الله قلبه والمتجدة عدم
 استثناء ذلك لانه ورث ميراثا كان حلالا وهذا معنى
 قوله بعض الفضلاء لانا جازم بملك انتهي الى لان العبرة
 في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت محكوما
 بالحي في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت
 محكوما فليست مسلم من كافر والله اعلم ولما كان القبر بالفرم
 يقتضي سبق شي فيهم قال **فانهم** ايها الطالب ما قلته لكان
 اعله على اجازة ما يدل قوله **فليس شك** وهو التردد بين حكمين
 لا يزية لاحدهما على الاخر **كاليعين** اي الحكم الجازم **فايد** **ثالث**
 الاول هل الكوكلة مسلمة واحدة ام ملك الاصح من مذهبن ان الكوكلة
 كله مسلمة واحدة وهو من حيث الحنفية والثاني الكفر ملل وهو
 مذهب المالكية والحنابلة فالاول انصار يملل واليهود مسلمة
 ومنا عبد المملكة ولكل من القولين هذا كور في المطول

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر
 المسلم فلا إجماع واما عكسه فعند الجمهور خلافا لمعاذ ومعا
 ومن وافقهما ودليلهما والحواب عنه ذكرته في شرح الترتيب
 وسواء اسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة
 والنكاح والولا خلافا للامام احمد وحمد الله في المسلمين
 حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا له
 في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر **فابعد**
 استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر ما لو
 مات كافر عن زوجة حامل واوقفنا الميراث للحمل
 فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه
 باسلامها قال ابن المطامرحمد الله قلبه والمتجدة عدم
 استثناء ذلك لانه ورث ميراثا كان حلالا وهذا معنى
 قوله بعض الفضلاء لانا جازم بملك انتهي الى لان العبرة
 في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت محكوما
 بالحي في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت
 محكوما فليست مسلم من كافر والله اعلم ولما كان القبر بالفرم
 يقتضي سبق شي فيهم قال **فانهم** ايها الطالب ما قلته لكان
 اعله على اجازة ما يدل قوله **فليس شك** وهو التردد بين حكمين
 لا يزية لاحدهما على الاخر **كاليعين** اي الحكم الجازم **فايد** **ثالث**
 الاول هل الكوكلة مسلمة واحدة ام ملك الاصح من مذهبن ان الكوكلة
 كله مسلمة واحدة وهو من حيث الحنفية والثاني الكفر ملل وهو
 مذهب المالكية والحنابلة فالاول انصار يملل واليهود مسلمة
 ومنا عبد المملكة ولكل من القولين هذا كور في المطول

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر
 المسلم فلا إجماع واما عكسه فعند الجمهور خلافا لمعاذ ومعا
 ومن وافقهما ودليلهما والحواب عنه ذكرته في شرح الترتيب
 وسواء اسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة
 والنكاح والولا خلافا للامام احمد وحمد الله في المسلمين
 حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا له
 في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر **فابعد**
 استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر ما لو
 مات كافر عن زوجة حامل واوقفنا الميراث للحمل
 فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه
 باسلامها قال ابن المطامرحمد الله قلبه والمتجدة عدم
 استثناء ذلك لانه ورث ميراثا كان حلالا وهذا معنى
 قوله بعض الفضلاء لانا جازم بملك انتهي الى لان العبرة
 في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت محكوما
 بالحي في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت
 محكوما فليست مسلم من كافر والله اعلم ولما كان القبر بالفرم
 يقتضي سبق شي فيهم قال **فانهم** ايها الطالب ما قلته لكان
 اعله على اجازة ما يدل قوله **فليس شك** وهو التردد بين حكمين
 لا يزية لاحدهما على الاخر **كاليعين** اي الحكم الجازم **فايد** **ثالث**
 الاول هل الكوكلة مسلمة واحدة ام ملك الاصح من مذهبن ان الكوكلة
 كله مسلمة واحدة وهو من حيث الحنفية والثاني الكفر ملل وهو
 مذهب المالكية والحنابلة فالاول انصار يملل واليهود مسلمة
 ومنا عبد المملكة ولكل من القولين هذا كور في المطول

فقال **ويمنع الشخص** الذي قام به سب الارث **من الميراث** اي الارث
 علة واحدة **من علة ثلاث** احدها **ردق** وهو مخ حكي يقوم به
 بالامانة بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق جميع
 انواعه لانه لو ورث لكان لسيدك وهو اجنبي من الميت ولا يرث
 لانه لا ملك له ولو ملكه سيده المبعوث يرث عنه جميع ماله
 ببعضه الحر على الارح عندنا ولا يرث ولا يرث كالفق عند المالكية
 والحنفية ويورث ويرث ويحب على حسب ما فيه من الحرية عند
 الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث
 قاتله واختلفت الامة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل
 في القتل ولو كان بحق كقتل وامام وقاض وجلاد بامرهما
 او احدهما وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد كما يرمي ويخون
 وطفل ولو قصد به مضلحة كضرب الاب للتأديب وبطله لخرجه
 للمخالعة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل
 من الميراث شي والمعنى فيه نهي الاستعجال في بعض الصور
 وسد الباب في الباقي ولا مدخل للمقتي في القتل وان كان على
 معين لانه ليس بمسلم بخلاف القاصي وعند الحنفية كل قتل
 او حجب الكفارة يمنع الارث وما لا فلا الا القتل العمد العمد وان
 فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند
 الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او بدية او بكفارة يمنع من
 الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من امواله
 دون الدية ولا يرث قاتل العمد العمد وان واليات وارض
 وفروعد كثيرة ومحل بنطها كتب الحق **وثالثها اختلاف**
 بالاسلام والكفر فلا يورث بين مسلم وكافر لغير الصحيحين

الفائدة الثالثة بقي من موانع الارث ثلاثة ايضا احدها
اختلاف ذوي الكفر الأصلي بالذمة والحجامة فلا توارث بين ديني
وحزبي في الاظهر وفاقا للحنفية وخلافا للمالكية والحنابلة وهل
المعااهد والمناسن كالدي وكلمتي وجهان انهما كما لدي في غيرهما
خلافا للحنفية الثاني الردة اعاد بالله والمسلمين منها فلا يرث
المرتد ولا يورث حتى ولو ارتد اخوان مثله في الميراث لانه لا يورث
بينهما وهما المسلمون ولو كان انبي خلافا للحنفية وسواء ما اكتبه
في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لم ايضا حيث قالوا ما اكتبه
في حال الاسلام لو رثته المسلمين وسواء اسلم قبل قسمة التركة ام لا
خلافا للحنابلة ولا يورث لحوقة بدار الكفر من ماله خلافا للحنفية
والزندقية كالرودة خلافا للمالكية والذي لدي لا وارث له يستحق
يكون ماله او افضل بعد الف وصية من الثالث وهو اهل المذنب
الشيعة هو الدور الحكي وهو ان يلزم من التورث عدمه كما
يقول آخ كابران لم يثبت نسبه ولا يرث للدور وفي الاخر ابر
مباحث كثيرة خلافا بين الائمة في اوجه في كتابنا شرح الترتيب
والله اعلم **مسألة** في قول الذي قام به سبب لارث بعد قول
المصنف ويمنع الشخص بما يلي ان اللغات ليس بما ينع خلافا لمن زعم
ذلك فان استلزم الارث فيه بين المذاهب ومن يرد له ومن المنق
لاستقرار النسب وهو النسب لم يثبت امه ولا عصبتها عصبته له خلافا
للإمام أحمد رحمه الله وتوما القمان ليسا بشقيقين خلافا للمالكية
وتوما الزني ليسا بشقيقين عند الائمة الاربعة واذا اكدت
الثاني بنفسه ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه
مقتضاه ولا تنفك التهمة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه

في

فإن

قال

قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال
ابو حنيفة ومالك رحمه الله ان كان الولد حيا حين التكن
ثبت لبيته ولكن ان مات وخلف ولدا او اخا ولد معه
وتنقض القسمة بينهما للحاجة الداعية الى ثبوت نسب ولد او
الاخ الموجود من الثاني والا فلا يثبت ولا ارث لانه لا حاجة
الى ثبوت النسب اذن واعلم انه لا يحصل لاستلحاق بل لو اختلف
الوارث بعد موت الثاني لحقه كما لو استلحقه المورث قال ابن
الهايم قال الشافعي رحمه الله في كتاب الاقرار وبهذا
قطع معظم العراقيين انتهى والله اعلم **باب الوارثين**
اجماعا بالاسباب الثلاثة من الرجال والنساء والوارثون
من الرجال بالاختصار اجماعا **عنه اسامهم من وفه**
اي معلومه **شتم** عند الفرضين **فائدة** قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني رحمه الله في شرح العقايد انه اي
الشيخ رحمه الله حاول التدبيرة على ان من دنا بالعلم والمعرفة
واحدة كما اضطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركات او
الكليات والمعرفة بالسياسات او الجزيات انتهى والله اعلم
اذ انتقد ذلك الاول من العشرة **الابن** **والثاني ابن الابن**
بهما نزل بد رجة او درجات بحسن الذكور فخرج بذلك ابن بنت
الابن ويخرج من كل من في نسبه للميت انبي **والثالث الابن**
المجمل اي الاب اي من الاب اي من جفته وخرج به الحنفية
من جهة الام كاب الام وقوله **وان علا** اي بحسن الذكور
كابي اي امه واسمه وهكذا وخرج بذلك كل احد الى بابني
وان ورنث وطافق رته من جعل الضاري قوله له عايد

بنا في

الاشياء واضطلال
تتوالى كمن يورث
من الكلام السابق
على جهل الرجال
وقد يطلقون التسمية
ويبدون به مطلق
الفائدة

الى الاب اولين عوده الى الميت لوجبهين احدهما ان فيه عود
التصير الى مذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد لميت لم يخرج به
المجد ابو الام الا ان يقال المجد ابو الام ليس بجده حقيقته
والخامس الاخ من اي الجفاه كانا اي مو كان من جهة الاب
فقط او من جهة الام فقط او من جهة معا وهو الاخ الشقيق
قد انزل الله به القرانا اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان
رجل يورث كلاهما او امرأة وله اخ او اخت اي من ام كما قد يورث
به في الميراث واما الاخ للابوين والاخ للاب ففي قوله تعالى
في اخر سورة النساء وهو يرثهما ان لم يكن لها ولد **والسادس**
ابن الاخ المديني اي الميت المعلوم من المقام **بالاب** وحده
وهو ابن الاخ للاب او مع الادلا بالام ايضا وهو ابن الاخ من
الابوين وخرج بذلك المديني بالام وحدها وهو ابن الاخ من
الام **فاسمع** سماع تدبر وتفهم واذعان **تعالى** اي قولاصفا
لنبي الملك لانه مجمع عليه لوروده في القرآن العظيم والاحبار
الصحيحة او غير ذلك والخبر وان كان في الاصل محتملا للمكتب
لكن اخبار الماري تعالى واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام
مقطوع بصحة وكذا اما اجمع عليه او تواتر **والسابع** والثامن
انتم وابن العم من ابيه اي الميت والمراة الميت اخو ابيه شقيقه
ومحمد اخو ابيه لايه وابنا وعما وخرج بذلك العم للام
فاذكر لذي اي صاحب **الايجاز** اي الاختصار **والنتيجة** اي الايقان
فانه يثبت على هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة وسياتي في معنى ذلك
احاديث شريفة عند قوله واشكرنا طمعه فجزاه الله خيرا ورحمته
رحمة واسعة **والسابع الزوج والعاش المعنى** ولما كان المراد

به المعنى وعصبة وصفه بقوله **ذوا** اي صاحب **الاول** من الميت
فوعصبة المتعصبين بانفسهم **فجاءه الذكور** الجمع على انهم
هؤلاء العشرة بالاختصار واما بالسبط فحصة عثر الابن وابنه وان
تزل والاب والميت ابوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ
للأم وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن
العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذو القربى من عدا هؤلاء
من الذكور من ذوي الارحام كما بن الميت واي الام وابن الاخ
للأم والعم للام وابنه والخال وعمه ولما انهي الكلام على المذكور
الجمع على انهم شرع بذكر النساء الجمع على انهم فقال **والاولاد**
من النساء بالاختصار **لم يسطر اي غير من الشرع** اي عطا مجتمعا
عليه فان ذوي الارحام من الذكور والاولاد في ارضهم خلاف
ستذكره اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع
بنت **والثانية بنت ابن** وان تزل ابوها من غير ان يكون
والثالث ام **شقيقة** من اشقت على النبي خوت عليه والام
منه الشقيقة والام من شافا ذك **والرابعة** **زوج** بالاثبات
لها وهو الاول في الفرائض المميز وان كان الاصل الا شهر تركها
والخامسة **حقة** من جهة الام او من جهة الاب علي بقصص وهو
ان ام الام وامها فلها المدييات بالاثبات خلص وام الاب وامها
المدييات بالاثبات خلص مجمع عليهما فان ادة لت الجنة بالجملة كما
اي الاب فلا ترث عند المالك وترث عند الحنابلة وان اذلت
بالي الجدة كما اي الجدة لا ترث عند الحنابلة واما من جهة
ومند حب الحففيه فيرث جميع من ذكرنا وكن اكل حبة تدلي

بجد وارث واما الجدة التي تدلي بكريين اثنين ويعبر عنها
 بالجدّة المدلية بكريين وارث فهي من ذوي الارحام بانها في
 الائمة الاربعه وسناتي في كلام المصنف ان شاء الله **والسادسة**
 معتقة وكذا اعتنتها المتعصبون بانفسهم كما سناتي **والسابعة**
الاخت من اي الجهات كانت اي سواء كانت شقيقة اولاد او
 لام **فقد عدت من الاختصار بان** اي ظهرت واما عدت بالبط
 فمعنى البت وبت الابن والام والجد من فلهما والجد من قبل
 الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة
 والمعتقة **فان** ان انفرد واحد من الذكور ورث جميع
 الماله الا الروح والاخ للام وكل من انفردت من النساء اخور
 جميع الماله الا المعتقة ومن يقول من العلم بالرد يقول كل
 من انفردت من الرجال بخور جميع الماله الا الزوج فقط وكل
 من انفردت من النساء بخور جميع الماله الا الزوجة واذا اجمع
 كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج واذا اجمع
 كل النساء ورث منهم خمسة البت وبت الابن والام والزوجة
 والاخت الشقيقة او ممكن الجمع من العتقين ورث الابوان
 والولدان واحد الزوجين وسقط من عدل من ذكر لما شترقه
 في الحب والله اعلم ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور
 والانات يسوع بيلين ما يرثه كل واحد منهم مقدما الا ارث
 بالفرض بقدر همه على التقصيد اعتبارا وان كان الارث بالتعصيب
 اذ في فقالت **بان الفرض للمنفرد في كتاب**
 تعالى والثابت بالاجتهاد ومستحقها والفرض جمع فرض وهو في

اللغة يقال لمعان اصلها الحر والقط
 المصنف المقدر شرعا لوارث خاص الذي لا يزاها الا بالرد ولا
 ينقص الا بالمول وقدّم المصنف رحمه الله على ذكر الفروض
 بقسم الارث على الفرض والتعصيب فقالت **واعلم**
 اي الما ظري في هذا الكتاب **بان الارث نوعان** لان الله اهل
 اي النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه انفا **وتعصيب**
 اي ارث به وسناتي تعريفه **على ما قسم** اي بعين التقسيم والمراد
 انه لا يخلو منها لما سناتي انه قد يجمع الارث بهما والارث
 بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام كما ساد ذكر ان شاء الله
فالفرص في هذا الكتاب اي القران العزيز **سنة** والسابع
 السنة التي ثبت بالاجتهاد **لا فرض في الارث** بنص القران **سواها** اي
 الفروض **السنة** اي قطعاً والبت القطع اما السابع
 الذي هو تلك الباقي خرج بقولنا بنص القران والفروض **سنة**
 احدى ما **نصف** وتاينها **ربع** وهو مضاف المضاف **ثم نصف**
الربع وهو ثلثا **ورابعها الثلث** وخامسها **السدس** **نصف**
السبع في القران العزيز **سادسها الثلثان** **وبها** اي
 الثلثان **السدس** للفروض **سنة** ويقال بعبارة اخري النصف
 والثلثان ونصفها ونصف نصفها ويقال غير ذلك من
 العبارات التي اخبرها الربيع والثلث ونصف كل منها ونصفه
 واما اخر المثلثين عن الثلث والسدس مخالفا لغيره ولما ساد
 عدده كراحياب الفروض لصيق النظم ولا يكره تكرره وما
 تقدمه كسور مفردة ثم رغب في الحفظ بقوله **فاحفظ**

النوع فرع احسن وقد تم النوع
 حيث اذا اشتمل على صفة واحدة
 من نوع الجنس ككلاوه وهو مخصص
 لانواعه من البر في العقلي وغيره
 قوله لا فرض في الارث سواها اي
 قوله ان قصد طلق الارث وان
 في كلامه في احدى الارث الثابتة
 في سائر الارث في سائر الارث
 ففرضه لغيره في سائر الارث
 وهو التمام
 فاحفظه لئلا يتعدى ذلك
 استغنى

ايضا الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك وما لم اذكر من هذا العلم وغيره فان حذف المفعول يؤذن بالعموم **فكل ما في** **الاسام** اي مقدم على غيره خصوصا ان انتم الى حفظه فحفظ المخطوط بل ربما يدعي ان الحفظ بغير فهم لا عبارة به وينبغي لتقيد العلم بالكتابة ايضا لما ورد في معنى ذلك اذا عرفت ذلك ووردت معرفة اصحاب هذه الفروض **فالمصنف** **فرض خمسة افراد** اي كل واحد منهم منفرد احدهم **الزوج** عند عدم الفرع الوارث بالاجماع ذكر اكان او انثى لقوله تعالى ولکم نصف ما ترک ازواجکم ان لم يكن لهن ولد واما لم يترك اشتراط عدم الفرع في ارب الزوج المصنف للعلم به من مفهوم ماسيا في في ارب الربع **والثاني الانثى الواحدة** وهي البنت عند افرادها عن معصتها وهو احول واربع الاخوة ابوين او كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والثالث بنت الابن** الواحدة عند فقد البنت فاكثروا عند الابن ايضا وعند افرادها عن معصتها لها من اخ **والرابع** ابن عم اجماعا فباشا على بنت الصلب لان ولد الصلب مع بنت الصلب وكذلك ولد اربا وحجبا الذي ذكره والاني كالانثى **والرابع** **الاخت** الواحدة السقيمة عند افرادها عن معصتها لها من اخ شقيق او جد بل وعن الاولاد واولادهم المذكور **والاناث** وعن الاب في مذهب كل مذهب اي مجتمعا لان ذلك ما كان احتياجا وانما اجماع عليه واصل المذهب مكان الذوات ثم اطلق على ما ذهب واهل اولاد الصلب والاب اليه المجهول واصحابه من الاحكام في المسايل اخلاقا بحسب اربا غير الام شرح الكافي شارح الكتاب

ذكرت هذه الحروف الستة في كتابي المسمى في بيان مذهبنا في الامور الشرعية من سيرة النساء وهي ستة عشر فرضا ثلاثة في الاولاد واثني في الاربع في الزوجين واثني في ابوين او كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والثالث بنت الابن** الواحدة عند فقد البنت فاكثروا عند الابن ايضا وعند افرادها عن معصتها لها من اخ **والرابع** ابن عم اجماعا فباشا على بنت الصلب لان ولد الصلب مع بنت الصلب وكذلك ولد اربا وحجبا الذي ذكره والاني كالانثى **والرابع** **الاخت** الواحدة السقيمة عند افرادها عن معصتها لها من اخ شقيق او جد بل وعن الاولاد واولادهم المذكور **والاناث** وعن الاب في مذهب كل مذهب اي مجتمعا لان ذلك ما كان احتياجا وانما اجماع عليه واصل المذهب مكان الذوات ثم اطلق على ما ذهب واهل اولاد الصلب والاب اليه المجهول واصحابه من الاحكام في المسايل اخلاقا بحسب اربا غير الام شرح الكافي شارح الكتاب

وهكذا

وهكذا وهي الخامسة وفي بعض النسخ وبعدها **الاخت** الواحدة **التي من الاب** عند افرادها عن جميع صلبها من اخ لاب او جد وعن من شرطنا فقد في السقيمة وعن الاشقي من ذكر او انثى بقوله **عند افرادها** اي عند افراد كل واحد منهم **عن معصتها** ممن ذكرته في كل واحد والاصل في ارب كل من الاختين السقيمة قبل الاجماع قوله تعالى ان امرؤكم ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوة لابوين والاحوة للاب دون الاخوة للام ثم اعلم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه الله هو اشتراط فقد المعصية او اما ما ذكرته غير ذلك فانما تركه كغيره من المصنفين المتفابدين فيما سياتي ولو ذكر واجمع ما يحتاج اليه في جميع الفروض لادعي الى التكرار والتطويل **والرابع فرض اثنين** ذكر الاول منها بقوله **فرض ابوين** **وان كان معه من ولها الزوجة من قبله** عن النصف وورده للربيع وهو الابن او البنت سواء كان منه امن عيم لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو اي الربع لهن وجه او اكثر** من زوجة الى اربع **مع عدم الاولاد** لان كور والاناث اللبث من الزوجة او من غيرها **فيما تقدم** اي فرض في قوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة صرح باولاد الابن بقوله **وذكر اولاد البنين** المذكور والاناث **يعتد حيث اعتدنا القول في ذكر الولد** في جيب الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث لان اولاد

لكل واحدة من الاربع

الابن كالاولاد عند عددهم اثنان وحجبا بالاجماع الذكر كالذكر
والانثى كالانثى قياسا على الاولاد كما قدمته **والثمن** فرض
صنف واحد وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوجات**
الى اربع مع البنات الواحد فاكتر **او مع البنات** الواحدة
فاكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما ترككم
او مع اولاد البنين الذكور والبنات الواحد والواحدة
فاكثر قياسا على الاولاد كما سبق **فاعلم** ذلك **ولا تظن الجمع**
المذكور في فقط البنين والبنات واولاد البنين **سوطا**
الواحد منهم كذلك كما اوضحته **فانهم** اي اعلم ذلك **والثلاث**
فرض اربعة اصناف ذكر الصنف الاول منهم بقوله **للبنات**
للبنات والمزاد ثنتين فاكتر وقد صرح بذلك في قوله
ما زاد عن واحد من ثنتين او اكثر **فمنها** سمع طاعة
وادعان موافقة للاجماع وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان للثنتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك فلنذكر له يعرج عنه والذي صح عنه موافقة
الناس كما قال ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما مراد على الثنتين
آية المذكور وهى قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك وفي الثنتين القياس على الاثنتين وهذا من
احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس رضي الله عنهما السابقة
ان صح عنه وهى مفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
قوله سمعا منصوب على انه مفعول مطلق وعامله محذوف وهو
لكنه بدل من اللفظ بفعله والمحذوف عامله وجوبا فثبت
واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمعا

واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول باستحقاق
الثلثين فاكتر من البنات للثنتين ويجوز ان يكون من
قبيل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت
ما ورد من القول باستحقاق الثلثين فاكتر للثنتين سمعا
والله اعلم بذكر الصنف الثاني بقوله **وهو** اي العرض المذكور
وهو الثلثان **كذلك** **لثلاث** ثنتين فاكتر قياسا على
البنات **فانهم** اي اعلم مقال اي تولى هذا **الخصم**
الدهن اي خالصه من كدورات الشوك والاوهارم
والذهن العطنة والمراد هنا العقل ويقال ذهن بالضم
ذهانه حفظ قلبه ما اودعه وذكر المصنفين الثالث
والرابع بقوله **وهو** اي العرض المذكور وهو الثلثان
الاختين شقيقتين اولاب كما سيصرح به **فايزيد** عن
ثنتين كثرات واربع وهكذا **افقي** اي بما ذكرته من
فرض الثلثين مطلقا للاختين فاكتر وهو المنتبذ
الاحرار والعبيك اي افتوا به فان العبد لا يكون قاصدا
ومراذه ان ذلك امر مجمع عليه ولما كان اطلاق الاختين
شاملا للاختين من الام صرح بان المراد الاخوات
لابوين اولاب لا لاهم بقوله **هذا** اي ما ذكرته من فرض
الثلثين للاختين فاكتر **اكتنا** اي الاخوات
لام **واي** وهن الشقيقات **اولاب** فقط لا لاهم
فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **الحكم** المذكور
من من القواب من هذا الخطا وهو من قولهم
ضايبا لهم ضوبا وضبا وقع بالرمية والسحاب الموضع المطر

قوله

فأبى لا بد من اشتراط عدم المعصب في ارث هؤلاء الاناث
 الثلثين ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث بنات الابن
 الثلثين وفي ارث الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط عدم
 الاشقاء في ارث الاخوات للاصحاب الثلثين وكل ذلك معا
 وصابط اصحاب الثلثين ان تقولوا الثلثان فرض اثنتين
 متساويتين فأكثر من يرث النصف وهي عبارة بن الهائم
 رحمه الله قال الشيخ زكريا رحمه الله وخرج بقوله اثنتين
 الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت لغیرام ولا
 يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان انتهى **والثالث** فرض
 اثنتين احدهما ذكر بقوله **فرض الام** بشرطين عدميين
 احدهما ان تكون **حيث لا ولد** ذكر اكان او انثى واحدا
 كان او متعقدا او ولداين كما سيذكر قريباً **والثاني** ما
 اذا تكون **حيث لا بن الاخير** اثنا او اكثر كما اشار الى
 ذلك بقوله **ذو اعد** فان العدد حقيقة اقله اثنا
 قلنس الجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة وخرج ذلك
 بقوله **كأنتين** اخوين **او ثنتين** اختين وكذلك اخ
 واخت **او ثلاث** من الاخوة الذكور والاناث او الذكور
 والاناث او الحياتي المنفردين او مع الذكور والاناث
 او معهما ولا في فرق في الاخوة بين كونهم اشقاء اولاد لام
 او مختلفين ولا بين كونهم وارثين او محجوبين او بعضهم حجب
 شخص والمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوب
 كالعدم والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد و
 ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كانا

وذلك كله معنى
 قوله حكم الذكور
 قبله لاناث ص

له اخوة فلامه التدرس ولما كان اولاد الابن كالاولاد ارثا
 وجبا ذكرهم مؤخر المص من الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة
 في ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن فبالقياس يقال
والابن ابن واحد كان او اكثر **سما** اي الام **او بنته** اي
 بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث** اي انقي من
 ذكر **كأبنته** بهذه العبارة فيا شاعلي الاولاد كما اشرت اليه
 وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يردها
 عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان
 كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة وروي عن معاذ رضي الله
 عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور والذكور
 مع الاناث واما الاخوات الصراف فلا يرذن فاعنه للتد
 عند لان الاخوة جميع ذكور والاناث المخلصين في
 ذلك والمجهول على خلافها وجوابها مذكور في المطبوعات
 ولما كانت الام قد لا توث الثلث وليس هناك فرع وارث
 ولا عدد من الاخوة والاخوات في مثلتين تسميات
 بالمرأوين وبالمرأيتين ذكرهما مقدما على الصنف الثاني من يرث
 الثلث لان ذلك من جملة اخوات الام مع عدم من ذكر فقال
وان يكن اي يوجد **زوج وام واب** فقط في فرضية **فثلث**
الثاني بعد فرض الروح **لها** ثابت **مرب** وهن هي
 احدي المرأوين والثانية ذكرها بقوله **وهكذا** للام ثلث
 الباقي بعد فرض الزوجة اذا كان الاب والام مع **روجه**
فصل **عدها** اي فذهب عددها الى حالة الصعود
 الواحد الى الآخر بربع فهو منصوب بالحالية من العدد ولا يجوز

والتعصيب كما سنوضحه ان شاء الله تعالى فهذا هو الاول محمد
 يورث السدس والثاني الام وقد ذكرها بقوله **وهكذا الامر**
 فتشقق السدس مع الولد ذكر اكان او انثى واحد اكان او
 متعدد **دايتزل** **لشصا** حل وعلا في كتابه العريون قال الله
 تعالى ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان
 له ولد وما احسن هذه الترتيب الحسن في هذه المنظومة
 فانه اعقب الاب بالام موجرا للجد عنهما من اجل ان الله
 تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة ولما كان الولد في الاسم
 الكريم خاصة بولد الصلح حقيقة وكان ارث كل من الاب
 والام الثلث من مع اولاد الابن بالعتاس على الاولاد اعقب
 ذلك بحكمهما مع اولاد الابن فقاك **وهذا** يورث كل من الاب
 والام السدس **مع ولد الابن** ذكر اكان او انثى **الذي ما**
والد يتقوا ان اي الولد اي يتبعه **ويجب** بالدار المعجزة
 اي يقتدي به في الارث والحج قيا ساعلمه ان كركا لا كركا لا يثي
 كالا يثي فتخلص من هذا كله ان الاب يورث السدس مع الابن او ابن
 الابن او البنت او بنت الابن وان الام يورث السدس مع الابن
 او ابن الابن او البنت او بنت الابن ولما كانت الام تزيد على الاب
 باثنا يورث السدس مع العدة من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله
وهو اي السدس **لن** اي الام **ايضا مع الاثنين** من القوي **بشرا** كرك
 مطلقا فكذلك قال **فمن جسد** اي عليها كلامي ما زاد او نقص
 بعض افراد الاثنين مما لم يشمله الآية على ما شملته منها فان ارتقا
 للسدس مع اثنين من الاخوة مخصص في خيس واربعين صورة
 بينها في شرح الترتيب والاثاث الجسد وقد ذكره بقوله **والجد**

الذي

الاب عند نفك

الذي لم يدخل في نسبه الميت انثى **والجد** **لن** اي الاب
 في **خوار** **بعضيه** من السدس مع الفرع الوارث جامع بينه وبين
 التعصيب وغير جامع على ما سنبينه ان شاء الله تعالى والارث
 بالتعصيب عند عدم الفرع المذكور على ما سنبين في **س** اي
 ممدوده اي رزقه الموسع من قولم مد الله في تزيقه اي وسعه
 فيكون تأكيد القول في حوز ما يصيبه ويصح ان يكون المراد
 بقوله **ومن اي حبه** من قولم رجل ممد يد القامة اي طويل
 فكان التحجب لقوته ممد يد القامة طويل الباع اذا نفق وذلك
 فالاب كالجسد عند نفقه ارضا وحجا الا في ميت مسائل اقصر المصنف
 على ثلاثة منها اذ كركا لولي منها بقوله **الاذا كان** **ها** **ك** مع الجد
اخوة اشقا اولاد فليس كالاب في ذلك **لن** اي الاخوة
في الرزق الي الميت **وهو** اي الجسد **اس** اي سوا في جنة واحد
 لانهم فرع الاب والجد اصله فيكون معه على تفصيل سياتي في
 بابهم ان شاء الله تعالى واما الاب فيجزيهم كما سياتي في الجان ان شاء
 الله تعالى واما الاخوة للام فالاب والجد في جهم سوا كما سياتي
 ايضا وذكر الثانية بقوله **او** بمعنى الواو اي والا اذا كان هناك
ابواب اي اب وام **سها** اي الاب والام **زوج** **ور** فان للام
 مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان ثلثه ثلث جميع
 المال كما صرح به لقوله **فالام ثلث** **مع الجسد** لو كان بد لالاب
توت فتكون المصلحة زوجا وامام جذا فللزوج النصف والام
 الثلث كاملا وللجد الباقي ولم ينظر ان كونها تاحك الترمية لانها
 اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم وذكر
 الثالث بقوله **وهكذا ليس** الجسد **بالاب** في **زوج** **الميت** **وا**

قدم اراد
 خلافا
 احد كتاب
 عند

واب فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ٢ ولو كان الجربد لالاب
 كانت المسئلة زوجة واما وجد أف يكون للام الثلث كما مثلاً وللزوجة
 الربع والباقي للجد لان الجدة وان لم يفضل عليها الفضيل المفضل
 لا جدها في ذلك لكونها اقرب منه بخلاف ما مع الاب كما تقدم ولما
 ذكر ان الجدة يخالف الاب في مشاركتة الاخوة وكان الكلام في تفاصيل
 اخوانه ذلك مما يطول اخرجهم الى ان يعقد له بابا يخصه في المجلد
 اللائق به ونسبه على ذلك بالوعد بذكره فقال **وكلمه وحكمهم** أي
 الجدة والاخوة مجتمعين **بابي** ان شاء الله تعالى **تمت الباب**
في الخلاصة الآية في باب معقود لذلك يسمى باب الجدة
 والاخوة والرابعة مما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة لغرام
 وبينهم تحجبون الجد في باب الولاد بخلاف الاب والخامسة ان الاب
 يحجب ام نفسه ولا يحجبها الجد والسادسة ان الاب في تحجب
 واب يرث السدس فترضا والباقي تقصيدا بخلاف ولو كانت
 الجدة بدل الاب فكذلك على المخرج وبه قطع الشيخ ابو احمد الجوزي
 وقال النووي انه الاصح والارجح وقيل انه ياخذ الباقي جميعه
 لغصبيته ورحم صااحب الشئ وقال انه صاحب المذهب
 ولم يزوج المرافع رحمه الله شيئا من الوجهين فدارق الابن الجدة
 في جريان الخلاف وان كان المخرج انه كقولها والرابع ممن يرث
 السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن** ياخذ
 او بنات الابن المتحاربات **ياخذ السدس** اذا كان او يكن مع
البنت الواحدة تكملة الثلثين للاجماع ولقول ابن مشعود
 رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت لا قصدين فيها بقضاء النبي
 صلى الله عليه وسلم للبنت المهرق ولبنت الابن السدس تكملة

كان هذا
 في باب
 من حيث
 ينبغي

او بنات الابن
 المتحاربات

الثلثين

الثلثين وما بقي فللاخت ورواه البخاري وغيره وقيس على ذلك
 كل بنت ابن نازلة فاكتر مع بنت ابن واحد اعل منها وقد اشار
 الي ذلك بقوله **شا لا يحدني** أي اجعل ذلك مثلاً لا يحدني به
 ويقاس عليه غيره والحاكم من يرث السدس لاخت الاب وقد
 ذكرها بقوله **وهكذا** الآية التي ادلت بالاب فقط فاكترنا هذا السدس
 مع **الاخت** الواحدة **التي بالابن** ياخي تصغير اخ **ادركي** تكملة
 الثلثين بالاجماع فليسا على بنت الابن فاكتر مع بنت الصلح ونقيده
 بالواحدة في كل من البنت والاخت الحقيقة وقولي تكملة الثلثين
 كل ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت للاب
 مع شقيقتين فانما لا يرث السدس بل سقط عالم بقصرك كما سياتي
 والسادس من يرث السدس من الجدة فاكتر وقد ذكرها بقوله **والسدس**
من جد صححه في **النسب** لاني لولا **واحدة** او اكثر كما سياتي
 في كلامه قرينا سوا كانت **لا امرأ** كانت **لاب** أي من قبل الام
 او من قبل الاب وسوا كان معها ولد ام لا وسوا كان له اخوة ام
 لم يكن لما ورد في ذلك والشايع ممن يرث السدس الواحد من
 ولدا ام وقد ذكره بقوله **وولد الام** ذكرنا ان او انني **بنا**
السدس اجماعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
 وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد الاخ والاخت
 للام كما ذكره في الشواذ **والشرط** في **من ادعاه** في الآية الكريمة
 المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث كما تقدم وفي
 بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سدس
 جميع المال بضمه ورواه وهو معناه بل اصرح لان فيه المصريح
 بان ذلك قد ورد بالنسبة الى القران العزيز ولما انهي الكلام

ادركي

على من يرث الشئدس شرع يتكلم في بني من احوال الجيدات استطراداً
 واعلم قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكن في درجة واحدة
 وتارة يكون بعضهم اقرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة يكن
 من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم النساء ويات
 بقوله **وان تساوى نسلا فادان جث** كى اثنين فاكثر من جهة واحدة
 او من جهتين **فكن كل من وارثا** بان لا يكن فيهن جدة محجوبة
 ولا فاسدة وهي التي تدلي بذكريين اثنين كما قدمته وكما سياتي
فالشئدس بينهما السوية وان ادلت احدهما او اخدتهن من جهتين
 او اكثر وعرضها بمجمة واحدة على الارحج عندنا وبه قال ابو يوسف
 رحمه الله والثاني وهو محكي عن ابن سريج رحمه الله يقسم الشئدس
 بينهما لا وبينهن بحسب الجاهات لذات الحقين مثلاً لثلاثه ولذات الحق
 ثلثه وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال
 القوي وهو قياسي في احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القصة**
الحاكم المسمى ط الشئدين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث
 بالشئدس وقيل لاكثر منهما عليهما **فان قلت** اذا كانت احدي الجدتين
 محجوبة بالاب كالوخلع جدة ام ام وجدة ام اب مع الاب بالشئدس
 لا ادنى وجد فالاب على الارحج وقيل لام الام تصرف الشئدس والباقي
 للاب لانه الذي حجب امه فترجع فابسه الجدة اليه وهذا عندنا
 واما عند الحنابلة فالشئدس بينهما ولا يحجب ام نفسه وعن هذه الجدة
 المحجوبة احتجرت بقولي كيف بان لا يكون فيهن جده محجوبة والله اعلم
 شرذ كحكم ما اذا كانت احدهما اقرب من الاخرى وهما من
 جهتين فقد ما اذا كانت القرني من جهة الام فقال **وان كان**
الجدة من الام اي من جهة الام كام ام محجوبة ام اب اي من

في قوله
 الشئدس
 يعني
 الشئدس
 يعني
 الشئدس

جهة

جهة الاب **بعد** كام ام اب وكام اب اب **وسد** سلبت اي اخذته
 وخدوها كما لا يلحقها منبها نرد كحكم ما اذا كانت القرني
 من جهة الاب فقال **وان كان** الجدة القرني **بالسكن** من الاولى بان
 كانت القرني من جهة الاب كام اب والبعدي من جهة الام كام ام
 ام **قال القولان** فيهما من كوراث **في كنه الهم** من الشافعية وغيرهم
 رضي الله عنهم **مستوفى** للامام الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا
 روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما **لا يستطاع الورث**
 من جهة الام بالقرني من جهة الاب بل يشتركان في الشئدس **علي**
القصة وبه قال مالك رحمه الله لان التي من جهة الام وان كانت
 البعد في اقوي يكون الام اصل في ارث الجدات فقدل قرني من
 قبل الاب قوة التي من قبل الام فاعندنا فاشتركا والقول الثاني انها
 تتجها جديا على الاصل من ان القرني تحجب البعدي وبه قال ابو حنيفة
 رحمه الله وهو المعني به عند الحنابلة رحمهم الله **وانفق للول** اي العلم
 من الشافعية والمالكية **في القصة** لهذا القول الاول ولما كان
 في عبارته السابقة وهي قوله **وكن كل من وارثا** ما الى من الجدات
 غير وارثه وهي المعترعة بها بالفاسدة وهي التي احتجرت عنها فيها
 سبق بقولي صحيحه بينهما هنا بقوله **من ادان** من الجدات
معد واردة كام اب الام فان ابه الام غير وارث ويعبر عنها بالتي
 تدلي بذكريين اثنين **فالحاظ** من الموارث لانهما من ذوي
 الارحام فلا ترتب الا عند من قال بتوريث ذوي الارحام
 كما تقدمت الاشارة قليلا ذلك في الكلام على الوارثات **فامست**
 حاصل القول ان الجدات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول
 من ادلت بمحض ذكره كام الاب وام اب اب وام اب اب

تدلي

وكذا المحض المذكور والقسمة الثالث من ادلت بانيك الى ذكره كما ام
 اب وكام ام ام اب اب وعتك او كل جنة كانت من هذه الاقسام الثلاثة
 في وارثه عندنا وعند المنفعة وهي المعبر عنها بالجنس الصحيح
 والقسمة الرابع عكس الثالث وهي من ادلت بد كور الى اناب كام الى الام في
 النافعة في قوله وكل من ادلت بعبر وارث الى اخيه وهي المعبر عنها
 بالمقاسم وهي غير وارثه الا على القول بتوحيده ذوي الارحام كما
 سبق ثم اذا اتت ما سبق فظهر لك انه لا يرث من قبل الام الاحد
 واحد فقط وباقي الديات الوارثات كل من من جهة الاب والكلام في
 الديات مما يطول وقد اثبت منه في شرح الترتيب بالحب العاشر
 والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدي الجديتين العرب من الاخرى
 وكما من جهة واحد ولو قدمه على البيت السابق لكان نسب قتال
وسقط الحد بعد بلية ذاب القدر هو ان كانتا من جهة الام
 كام ام وامها اتفاقا لانفا مدلية بها او كانت من جهة الاب والود
 مدلية بالقر في كام اب وامها اتفاقا ايضا لانفا ادلت بها او كانتا
 من جهة الاب والبعدى لاندلي بالقر في كام الاب وام ابى الابن
 الاصح المنصوص في نزول اليد الموضوعة ومن صور هذه ما اذا كانت
 القر في من جهة ابا الاب كام ابى اب والبعدى من جهة امها اب
 كام ام ام الاب وفيما وجهان ارجحهما كما قال في العلامه ثم مات
 الدين بن الهام رحمه الله انها تجزى قال ومستند في ترجيح ذلك
 ما قطع به الاكثرون حتى في الحرز والمناج ان قر في كل جهة
 تجزى بعد اها وانتهى والوجه الثاني انها لا تجزى بل يشركان
 في السند وطاهر كلام الشيخ مزاج الدين السلفيني رحمه الله
 ترجحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال

في المذهب الاول يعني الاصح المقتضى به في بعض هذه المسائل واما
 في بعضها فتتقافا كما قرنته لك خبريان الخلاف في هذه المسائل
 باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله **فقال** ايها الناظر في هذا
 الكتاب **في حجة** اي بكيفية من في المسائل في اصحاب الغرض
 او في الديات فقيما ذكرته كفاية المستدي ولا يقتصر عن افادة
 المنتهي ومن اراد التجر في ذلك فعليه بالكتب المطولة ومنها
 كما بنا شرح الترتيب **وقد تهاهنا** انتهت **فمنه** **الزوجه** بين
 مستحقها وبيان كل منهم على ما اردناه **من غير انك** اي ثلاثة
 عشر اربعة من المذكور وهم الروح والاخ للام والاب والجد
 وبنوع من النساء وهن جميع النساء المعتبرة والله اعلم
 ولما اتى الكلام على الغرض ومن مستحقها شرع في العصبات فقال
باب التعصيب مصدر يعصب يعصب تعصبا
 فهو عاصب ويجمع العاصب على عصبه ويجمع العصبه على عصبات
 وينسب بالعصبه الواحد وغيره والعصبه لغة قرابة الرجل
 لا بيه سموها لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدار
 حولي فقد عصب به ومنه العصا اي العايم وقيل سموها
 لمقوي بعضهم ببعض من العصب وهو الشد والمنع وبقا
 عصب الشئ عصباً شدة والراس بالعامه شدة وقا
 ومنه العصا شدة الراس بها وقيل غير ذلك ومردار
 هذه المادة على الشد والقوة والاحاطة والعصبه اضطرار
 مما سيأتي في قرأه **وحق ان شرع في التعصيب** اي في الارث
 به **بكل قوب موجز** مختصر **مصيب** ليس بخطا **فكل من احسن**

اي التماس
 ولا يفرق بين
 على ما تقدم
 انما اصحاب الغرض

هذا هو المصنف رحمه الله تعالى في شرح كتابه

كتاب المصنف رحمه الله تعالى في شرح كتابه
 من المتفقين وعصبتهم اجماعا لقوله تعالى وهو يرثا ان لم يكن لها ولد وغير الاخ كالاجماع لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا القرابن باهلها فابقي **قوله** لا يرث رجل ذكر فهو **أخى العصبية** بالنفس **الفضل** على غيرها من انواع العصبية وعلى الفاض كما اخترته في شرح الترتيب وهذا التعريف للعاصب بالحكم والتعريف بالحكم دوري كما هو معلوم عند العقلاء وحكم العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين ولترك الثالث وهو انه اذا استغرق الفرض التركة سقطت الاخوة الاثقا في المترك والالاخت في الاكدر رثيم وسناتيان وانما ترك المصنف هذا الثالث للعلم به من الثاني والعاصب بغيره ومنع غير كانه لعاصب بالنفس في هذه الاحكام الحكم الاول لم بعد تعريف العاصب بهذا التعريف المنفرد فيهم في عدتهم وهم خمسة عشر ولما لم يستوف عدتهم اي بكان القليل فكانت **كالا ب ولول** اي الاب وجده الاب **وجده** وان عللا **والابن عند قربة** وهو ولد الصلب **والنعم** وهو ابن الابن وان سفل بمحض الد كونه كما تقدم **والاخ** لابوين اولاب لا لام بديل ما سبق في الفرض **وابن الاخ** لابوين اولاب لا لام بديل ما سبق في الجمع على ادتهم من الرجات **والاعمام** لابوين اولاب لا لام بديل مما سبق ايضا وكاعمام الميت اعمام ابية واعمام جن وهذا **والسند** **المتعق** **دوالاعمام** بالمتعق ذكر اكان او اني **وهكذا** **ابنوه** **جميعا** اي بنوا الاعمام وبنوا المتعقين وان تروا المحض المذكور

هذا هو المصنف رحمه الله تعالى في شرح كتابه

قوله

قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح كتابه
 وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المتفق وسكت عن باقي عصبته المتعصبين بانفسهم انتهى ويمكن احوال عنهم لانهم دخلوا في قوله سابقا او الحواشي وليريد المصنف رحمه الله تعالى بيت المال كما لم يذكر سابقا في الاسيات **قوله** قال المصنف رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا فاجعلوا خال في اللفظ تالكين في المعنى كانه قيل اهبطوا انتم اجمعون ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك جا واجمعا انتهى فكذلك انما كانه قيل بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون يكون المراد مجتمعين وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله اعلم وقوله **يكن** **لما** **اولي** من الاحكام **سبع** اي سامعا سمعتهم واذا كان ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فاكثر فثارة يستويان او يستويون في الجهة والدرجة والفق فليس كان او ليس كان في المال او ما ابق الفرض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الخبري رحمه الله في بيت واحد حيث قال **قوله** في الحصة المقررة ثم يقترب **قوله** **وما** **الدرجة** **البعيد** وان كان قوما مع الوارث **القرب** اذا كانا من جهة واحد **في الارث** **من جهة** **ولا** **بغير** **الحجة** **بالا** **قرب** منه درجة وان كان ضعيفا كابن اخ لاب وابن ابن اخ شقيق فلا في الثاني مع الاول اجماعا يكونه بعد منه درجة وان كان اقوي من الاول وكان ابن وابن ابن وان لم يولد له وكان وجد وكان ابن اخ شقيق وابن ابن اخ

في

ن

ن

شقيق اولاب وكل شقيق اولاب وابن عم شقيق اولاب **والثاني**
 مع الاول في جميع الصور **باب** ما عرفت حجازية ولذي النعمان
 خبرها مقدم وحاز تقدمه لكونه حازا ومجرا ومن خط
 اسمها موخر وهو مجر ومن الزايد لتخصيص العموم وسواء
 زيا دعيما سبق النفي وكون مجر وروها نكر ولا يخفى ما في عطف
 النصب على الخط من التأكيد فافهم معنى واحباب قال القلبي
 في مختصر الصحاح الخط من الشيء والله اعلم **والاخ لام واب والعم لام**
والاب وابن الاخ لام واب وابن العم لام **واب اول من المدال**
نظر السكت وهو الاخ للاب في الاول والعم للاب في الثاني
 وابن الاخ للاب في الثالث وابن العم للاب في الرابع
 فحجة في جميعها لانه اقوى منه لا يقال طامر عبارته
 يقتضي تحجب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدال بشرط
 لا نأقوله بلامه في المدال بشرط النسب من العصبية وهو الاخ
 للاب واما الاخ للام فليس من العصبية **بعضها الاول**
 قد ذكرت ان ما ذكره المصنف رحمه الله بعض القواعد
 التي ذكرها الجعري رحمه الله وغيره واعلم قبل ان يصاح
 ذلك ان جهات العصبية عند ناسبغ السنون ثم الابوع
 ثم الجد وده والاخوة ثم بنوا الاخوة ثم العمومة ثم النول
 ثم بيت المال اذ علمت ذلك فاذا اجتمع عاصبان فمن كانت
 جهته مقدمه فهو مقدم وان بعد على من كانت جهته
 مؤخر فابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم
 وذلك معني قول الجعري رحمه الله فبا جهة التقديم
 فاذا اختلفت جهتهما فافهم رتبة درجته وان كان ضعيفا

النصيب

مقدم

مقدم على البعيد وان كان قويا كما مثله انفا وذلك معني
 قول الجعري رحمه الله ثم يقربه فان اختلفت درجتهما
 ايضا فالقوي هو ذوال القربتين مقدم على الضعيف وهو
 ذوال القرابة الواحدة كما سبق بمثله فربما وذلك معني
 قول الجعري رحمه الله وبعد مما تقدم بالفق اجتمعا
 المتبني الثاني هذه القاعدة كما هي في العصبية قد تأتي في
 اصحاب الغزوة مع العصبية وعليها مع قاعدة اخرى وهي
 ان كل من ادلى بواسطة حجة ذلك بواسطة الاول والام
 بيني باب الحب والله اعلم ولما انهي للام على القسم الاول
 من العصبية وهو العصبية بنسبه من في القسم الثاني وهو
 العصبية بعين فقال **والابن** ومثله ابن الابن **والاخ**
 شقيقا كان اولاب **مع الابن** الواحدة فالترامتساوية
 او المساويات لان كوفي الدرجة والفق **بعضها من**
الحيز فكون الانثى منهم مع الذكر المشاوي
 لعاصبة بالغير فالعصبية بعين اربع البنات وبنات الابن
 والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة منهم مع اخ
 وتزيد بنات الابن عليهم بانه بعصبية ابن ابن في درجتها
 مطلقا وبعضها ابن ابن اتره فلما اذالم يكن لها في الثلثين
 من نصف او شدة من او مشاركة فيه او في الثلثين وتزيد
 الاخت شقيقة كانت اولاب بانه بعصبية الحد كما ساق
 في باب الجد والاخوة **الأمثلة** بنت فاكتر مع ابن فاكتر
 المال بينهما او بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك
 بنت ابن مع ابن ابن سوا كانا اخاها او ابن عمها واخت

رتبة رتبة محبة
 بعد كل ثلاثة

شقيقه مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب فاكثري الجميع
 بنت وبنت ابن وابن ابن في درجتها سواء كان اخا لها او ابنت
 عمها للبنت المصطف وبنت الابن مع ابن الابن الباقي للابن
 مثل حظ الانثيين بنت ابن وابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن
 المصطف والباقي له فلا يعصم لاستنقائها بقضائها وبنت
 ابن فاكثروا ابن ابن ابن للبنت المصطف وبنت الابن فالابن
 السدس بحكمة الثلثين والباقي لابن ابن الابن النام بركة فلا
 يعصمها لما مرت بنتا ابن وابن ابن ابن لصحة البنات والباقي
 له لما مرت بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ابن ابن ابن
 نازلة للبنت المصطف وبنت الابن السدس بحكمة الثلثين
 والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن ابن الابن المذكور والذكر
 مثل حظ الانثيين وفيه على ذلك اخت شقيقه اولاب مع
 جدي المال بينهما كذلك مثل حظ الانثيين كما سيأتي في ذلك
 في باب الجد والاحوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله
 تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ
 الانثيين وقياس اولاد الابن على اولاد الصلب مع ما يأتي
 في باب الجد والاحوة ان شاء الله تعالى ولما انهي الكلام
 على التفسير الثاني من العصبية شرح في القيم الثالث وهو القيمة
 مع غير وهو انباء فقال **والاحوة** الشقيقات اولاب
 والمراد الواحدة فاكثروا **تكن** اي توجه **تبا** واحد
 او اكثر او بنات ابن كذلك **فثبت** اي الخواتم **ممن** اي
 البنات **مستب** بفتح الصاد وهذا معنى قوله القرطبيين الاخوة

مع البنات عصبية والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي
 الله عنه السابق في باب السدس حيث قال وما بقي فللاخت
 وهذا بشرط ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها
 اخوها في عصبية بالغير لا مع الغير **كتب** حيث صارت
 الاخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتح
 الاخوة للاب ذكورا كانوا او اناثا ومن بعدهم من العصبية
 وحيث صارت الاخت للاب عصبية مع الغير صارت كالاخ
 للاب فتحجب بنو الاخوة ومن بعدهم من العصبية ولما فهم
 ما سبق ان جميع الذكور عصبية الا المأخوذ والاخ للام
 وان جميع النساء صاحبات فرض الا المعلقة صرح بذلك
 في السبق قوله **وليس في النساء** كلهن **طرا** يعني الطاء
 اي فطحا وبضمها جمع **عظيمة** بفتحها **الا** الاثني
التي **منبت** اي الغمة **بفتح** **الرقبة** الرقبة من ذكر
 او انثى فهي عصبية للمحقق ولما انهي السدس بدت او كذا
 على تفصيل من كثر في الولا سيأتي بعضه ان شاء الله
 تعالى **امتنع** **الاول** **ابن** كل اخ لغير ام كابية الا
 في مسائل لا يردون الام من الثلث الى السدس ولا
 يعصبون اخواتهم ولا يرون مع الجد خلاف ابائهم
 وابن الشقيق يسقط في المهركة وبالاخ للاب وبالاخت
 شقيقة كانت اولاب اذا صارت عصبية مع الغير ولا
 فلا يحل الاخ للاب بخلاف ابنته وابن الاخ للاب يسقط
 بان الشقيق وبالاخت للاب اذا صارت عصبية مع الغير
 ولا يحجب بن الشقيق بخلاف ابنته والله اعلم

والله اعلم

وأما **النسب** الورثة اربعة اقسام قسم يرث بالفرض وجه
 من الجهة التي يسمى بها وهو سبعة الام وولداها والجدان
 والزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم
 جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة
 وبالاعتصاف اخرى ومن ذوات البضف والثلاثين كما سلف
 وقسم يرث بالفرض مرة وبالاعتصاف من وجمع بينهما مرة
 وهو الاب والجد فان كانا يرث السدس مع ابن او
 ابن ابن وحيث بقي بعد الفرض قدر السدس او دون
 السدس او لم يبق شي ويرث بالتعصيب اذ لا يخلو الفرع
 الوارث من ذكر او انثى ويجمع بين الفرض والتعصيب
 اذا كان مع انثى من الفروع وتفضل بعد الفرض كثر من
 السدس وسبقت الانثى الى ذلك والله اعلم **الثالث** قد يجمع
 في الشخص حصنا بتعصيب كابن هو ابن ابن عم وكأخ هو مع سبق
 فيرث باقواهما والاقوي معلوم من القاعدتين السابقتين
 في العصبية وقد يجمع في الشخص بين فرض ولا يكون ذلك
 الا في كساح المجوسي وفي وطى الشهدة فيرث باقواهما لانها على
 الارح والحق باحد امور ثلاثة الاول ان تحجب خديهما
 الاخرى كبنت هي اخت من ا م كان يطى مجوسي أمه قتلة
 بنتا غير مموت عنها فترث بالبنينة الثاني ان تكون اخطأها
 لا تحجب كأم او بنت ما اخت من اب كان يطى مجوسي بنته
 قتلة بنتا غير مموت الصغرى عن الكبرى فتريثا بالامومة
 او عكسها فتريثا بالبنينة الثالث ان تكون احداهما اقل
 حجبا لجنه ا م ام هي اخت من اب كان يطى مجوسي بنته

ولا يجمع بينهما

قتله

قتلة بنتا غير مطي الثانية قتلة بنتا ثم تموت السفلى عن العلوي
 اعمد موت الوسطي والاب فتريثا بالجد ودة ذون الاخيه
 فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورت بالصغيفة كان تموت
 السفلى في المثال الاخير عن الوسطي والعلوي فيرث العلوي
 بالاختبة والوسطى بالامومة وقد يجمع في الشخص حصنا
 فرض وتعصيب كابن عمر هواخ لام او زوج فيرث حصنا
 حيث امكن والله اعلم ولما اهل الكلام على العصبية اورد
 ذلك لبيان المحب مع ان بعضه قد سبق في العصبية
 قتله **باب الحجب** وهو لغة المنع واضلا حكا
 منع من قام به سبب الارث من الارث او من او فخر حليه
 وهو قتلان حجب بالاوصاف وهو الموانع المتأبقة
 وحجب بالاشخاص وهو الموانع عند الاطلاق وهو المقصود
 بالرحمة وهو قتلان حجب نقصان وهو سبعة النوازل
 ذكرتها في شرح الترتيب منها الاستقلال من فرض الى فرض
 اقل منه كحجب الزوج من نصف الاربع ويعلم اكثرهما
 سبق وهما شيا في المتأمل وحجب حرمان وقد سبق بعضه
 في العصبية وذكر هنا شيئا منه مقدما حيث لا يصل
 قتله **والحد محجوب عن الميراث بالاب** لانه ادلى به
 وقوله **في احوال** اي الاب والجد **الثالث** يشير به الى
 الاحوال الثلاثة التي ذكرتها من الارث بالفرض او بالتعصيب
 او بهما **ونسقط الحدات من كل جهة** اي من جهة الام او
 من جهة الاب بالام اما التي من جهة الام فلا دلاها بها
 اما التي من جهة الاب ولكون الام اقرب من ترث بالامومة

بالكلية

فأفهمه أي ما ذكرته لك **وقس ما يشهد به** فيجب كل جدي قريب
 كأحد بعد منه لا دلاية به وتجب الجدات لبعضهن بعضا
 على التقصيل السابق **وتجب كل من الأب أو الجد الجدة التي**
 تنسب به دون غيرها **وهكذا يسقط ابن الابن** وبنت الابن
بالأب وكذا أكل ابن ابن وبنت ابن نازلين بابن ابن أقرب
ولا تتبع أي تطلبت **عن** هذا الحكم **الجمع** عليه
معيد لا أي مبدل الحكم باطل بآثار ابن ابن مع ابن
وتسقط الأخوة سواء كانوا أسقا أو أباء ولام وسواهم
 ذكرنا أو إنا نأخذ بخلاف **بالمسبين** والمأذوا أحد فأكبر كما
 هو معلوم وتشرح به في **ابن الابن وبالأب** **الأدنى** دون
 الأعلى وهو الحكم **وسا** كذلك في معنى ما ورد في القرآن
 الميراث فان الكلاله من خلف ولدا ولدا ولدا **أو**
 كما روي ما يودي إلى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في قوله فاتبع فهو لأقرب رجل ذكر ولا شك أن كل من الابن
 والأب وكذا ابن الابن أولى من الأخوة أو كما روي ذلك عن
 الفقهاء والفقيين وعينهم فانه مجمع عليه ولما كانت الابن حقيقة
 خاصا بابن الصلت وكان ابن الابن كما لا شك في جيب الأخوة إجماعا
 صرح به في بقوله **أو بدني** **بالمسبين** **كأنوا** أي على أي
 حالة كانوا من قريب أو بعد ولما كانت العلوم أنه ليس المشاف
 بين البنين وكذا بابن بنين في جيب الأخوة الجمع بل الواحد وكما
 في ذلك سواء صرح بذلك بقوله **سواء** أي سواء **فثبت**
 أي الحكم المذكور وهو جيب الأخوة **أم الجمع** الضاد **وقد**
 باثنين فما زاده **والوحدان** جمع واحد فلا تكن الجمع فربطها ولما

خلافا لأحد من روي
 هو أيضا فان هذه
 أحمد كالأب عنه قوله

عن أبي حنيفة

ولما كان الأخوة للام يحجبون عن الحي به الأسقا وزيادة على ذلك
 صرح بالرائد بقوله **ويقتضيه ابن الأم** وكذلك بنت الأم وهما
 الأخ والأخت للام **بالأسقا** أي المحب **بالوحدان** **فأفهمه** أي ذلك
 فيما صححنا **على الحياط** ويعين لأبائناك ونريد **وبالبنات**
 الواحدة فأكبر **وبالبنات** **الابن** كذلك كما صرح به بقوله
جمعا ووحدا من البنات وبنات الابن ثم **فقط** **في** **مؤثرا**
 العلم المتفق عليه ومن غير **الفلح** ان الأخوة للام يحجبون بسنة
 بالابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والأب والجد إجماعا لا يه
 الكلاله الاولي لان الكلاله من لم يخلف ولدا ولدا ولدا وقيل فيها
 غير ذلك ما ذكرته في شرح الترتيب لكن خي من الكلاله الأم
 وأخذه **في** **فلا يخفى** ان ولدا الأم بالاجماع **بنات الابن**
 الواحدة فأكبر **يسقط** **بني** **خا** **البنات** **التي** **باني** **لم** **م** **قوله**
 ابن مشعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنت ابن وأخت
 قالت وبنت الابن السدس تكلمة **الثلاثين** وأخيرا ذلك بقضاء
 النبي صلى الله عليه وسلم والفق في الأصل **الثاني** **والشيخ** **الأذا**
عصم **من** **الزك** **من** **ولد** **الابن** وهو أقرب المبارك
 سواء كان في درجة بنت الابن أو نزل منها لاحتياجها إليه
على ما ذكرنا أي الميراثيون وقد مرته في باب التقصير
 خلافا لابن مشعود رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد
 فرض البنات للذكر خاصة **واسقط** **بنات** **الابن** **نعم**
 ما قلناه في بنت الابن مع بنت الصلت بحري في حديث ابن
 نازلة مع من يستحق **الثلاثين** **من** **بنات** **الابن** **العاليات**
 بنت ابن ابن مع بنتي ابن وكنت **بنت** **ابن** **بنت** **ابن** **ابن** **وكنت**

ابن وبنات ابن ابن وبنات ابن ابن فلا يسمي للنازلة في القصور لذلك
 الا اذا كان معها في ذريتها او اسفل منها ابن ابن فيعصبها كما سجدت
 الاثنان لذلك والله اعلم **وسئل اي ومثل البنات الاخوات**
اللاتية يسمي بالقراب من الجها **ت** اي حجات الاب
 والام وهن الاخوات الشقيقات **اذ للعدن فودهن واويا**
 وهو الثلثان بان كن ثنتين او اكثر **اسقطن** **لاب** وهن
 الاخوات للاب سواء الواحدة والاكبر وفي قوله **البوا** اي الى
 انهن لم يحصل لهن الا البنات على الميت فقط **وان يكن اخ** **فهن** اي وان
 يكن مع الاخوات للاب اخ **لاب حاضر** معهن **عقبين** واقسمت
 او اقسموا بالمخ بعض الغرض المذكور مثل حظ الامتين خلافا لابن
 مستعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب دون الاخت
 للاب وقوله **بالنسا وظاهر فيه** الى ان ذلك حكم بالحق بقودة ظاهر
 وباطنهما ولما كانت الاخوات للاب لعقب كبنات الابن في جميع الاحكام
 لان بنت الابن بعصبها من هو ائز منها اذ لم تكن لها في النكاح نكح
 ولا كذلك الاخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ للاب فقط ولا يعصبها
 ابن الاخ وان احتاجت اليه في ذلك في ضمن حكم عام فان
وليس ابن الاب **نح** وابنه وان ترك سواء كان شقيقا او لا
بالمعصب من مثله من بنات الاخ لانهن من ذوات الارحام **او قيل**
في النسب من بنات الابن خ لذلك او من الاخوات المحاجات
 اليه لانه لما لم يعصب من في ذريته لم يعصب من فوقه بالاولى
فأين القرب لمبارك اخو من لولاه لتسقط الابن التي تسمى
 سواء كان اخا مطلقا او ابن عم او ائز منها في اولاد الابن واسما
 القرب المستوفى فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك الامساويا

فان

فان

للانبي

للانبي من اخ مطلقا او ابن عم كبنات الابن وله صورة منها زوج وم
 واب وبنات وبنات ابن وللزوج المربع وللام السديس ولللاب السديس
 وللبنات البصف ولبنات الابن السديس فتعول المثلة لخمسة عشر
 فلو كان معهم ابن ابن سقطت سقطت معه بنت الابن لا شتراف
 القروض وتكون اذ ذلك عاقلة لثلاثة عشر فلو لاه لورثت كما بينا
 فهو اخ مستوفى عليها والله اعلم **باب** ثانيا المحجوب بالوصف وجوز
 كالعدم فلا يحجب احد الاخر ما فاولي نقصانا وذلك في مسائل ذكرنا
 في شرح الترتيب منها ام واب واخو كيف كانوا قدام السديس
 والباقي للاب ولا يسمي للاخ من المحجوب بالاب والله اعلم **باب** ثالثه المحجوب
 بالوصف يتاتي في دخوله على جميع الورثة والمحجوب بالانحصر نقصانا
 كذلك واما المحجوب بالانحصر حرمانا فلا يدخل على بقية وهم الاب
 والام والابن والميت والزوجة والن وصا بغيرهم كل من ايا
 الميت بنعته غير المعقب والمعتقة والله اعلم ولما انتهى الكلام على
 العصبية والمحجوب كان من احكام العاصبة وان لم يصرح به لكونه
 معلوما انه اذا استغرق القرض الركة سقطت العاصبة الا الاخت
 لعقب الام في الاكبرية والا الاخوة الاساق في المشرية كما اسرنا الى
 ذلك في باب المعصية وكانت الاكبرية ستاتي في باب الميراث والا اخو
 ذكرنا المشرية وعقد لها بابا فقال **باب المشرية**
 يقع الركا ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمهم الله الى المشرية
 ويجريها على نسبة المشرية اليها كما ضبطها ابن بونس وحكي
 الشيخ ابوامامد المشرية بنتا بعد المشرية وتسمى بالمحجوبة والمشرية
 وكما تسمى عماسيا في ورثتهم بعضهم انها تسمى بالميتة لان عمي
 الخطاب رضي الله عنه سأل عنها وهو على المنبر قال ابن الها

رحمه الله وفيه نظر **وان تجد زوجا اوجرت ورثا** اي الزوج والام
اول الجدة فورث الزوج المصنف والام او اول الجدة الشديدة **ولحق**
للأخت اثنتين فأكثر حظها **والثلاث** واخوة **ايضا** لام **باب** اي
اشقا ذكرنا فأكثروا لو كان معه ابني او ابنتان **وقد استغن قرا** اي
الذكر يورثون غير الاشقا **المال** **بمن من النسب** جمع نصب والمسئلة
اضلها سبعة للزوج المصنف ثلاثة وللأم وأول الجدة الشديدة وللأخت واحد
للأم الثلث اثنتان ومجموع الاصبنا سبعة فلم يبق للعصبة الشقيق
شي فكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط لاستغراق الغرض
وذلك هو الذي قضى به لعمري من الخطأ رضي الله عنه اولاهو
مذهب الامام ابي حنيفة والامام احمد بن حنبل رحمهم
الله وهو احدى قولين عندنا واجدى الروايتين عن ربنا
رضي الله عنه ثم وقعت لعمري من الخطأ رضي الله عنه فأراد
ان يعرض بذلك فقال له من ثبته بن ثابت هبوا اياهم كان
خيارا لما زادهم الاب الاقربا وقيل قايلا ذلك احد الروايتين
وقيل قال بعض الاخوة لعمري رضي الله عنه هب ان ابا ناس كان
حجرا ملقى في البحر فلما سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالنسبة
بين الاخوة للام والاحق الاشقا كما هم كلهم اولادهم بعد
ان كانا سقطتم في العام الماضي فقيل لعمري ذلك فذاك ذلك على
ما قضينا وهذا اعلى ما يقتضي ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة
منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في اشهر الروايتين عنه ومذهب
اليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام
الشافعي رحمه الله الذي قطع به الاصحاب رحمهم الله وهو الذي رد
المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمري من الخطأ رضي

الله عنه بقوله **فاجعلهم** اي الاخوة الاشقا والاخوة للام
كلهم اخوة **لام** واجعل اباهم عزراي كحجرتي في البئر اي
الحجرتي كان الجميع اخوة لام بالنسبة لعنهم الله المثلث بينهم فقط
لا من كل الزوجين كما قال **واقم على الاخوة** الجميع الاشقا والذين
لام فقط **ثلث التركة** بينهم بالسوية ولو كان مع الاشقا فيها ان
أخذت كواحدة من المذكورين **هذه المسئلة المشتركة** المشهور من
ومن الصحابة رضي الله عنهم الى هذه الوقت ولا بد في استنباطها
والحكم فيها بما ذكر من هذه الأركان الاربعة وهي زوج وذو
من ام او ولد واثان فأكثروا اولاد الام وعصبة شقيق
ومحترن اركانها وتوجيه كل من المذاهب والمعاينة فها من كور
في الطولات ومنها كما بنا شرح الترتيب **الفنية** انما قلت بالنسبة
لعنهم الله المثلث بينهم فقط لئلا يرد ما لو كان معهم اخت او اخوات
لا فانهم يسقطون بالعصبة الشقيق ولا يفرض للاخت **باب**
النصف وهو لستغة او للاخوات للاب الثلثان ولعمري
لعنهم الله كما توهمة بعضهم وهو توهم باطل والله اعلم
ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء من احكام والى الاخوة
وقابو عن السابق فقال **باب الجد والاحقر** اي من الابوين
او من الاب فقط سوا كان احدا المصنفين منهما منفردا من الآخر
او كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثروا من المذكور او من الاب
او منها والمراد ايضا حكمهم وحكم مع ام حكمهم مستقدا عنهم
وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم ان الجد والاخوة لم يرد
شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة
عليهم السلام رضي الله عنهم فذهب الامام ابي بكر الصديق وابو عبد الله

سندس

رضي الله عنهم وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن
سنتهم كابي حنيفة والمزني وابن سيرين وابن اللبان وغيرهم
رحمهم الله ان الجهد بالاب وبحب الاخوة مطلقا وهذا هو المفتي
به عند الحنفية ومذهب الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه ايم
يرون معه على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب مع
ذكر الادلة والاجوبة لكل من الغريقين ومذهب الامام
زيد رضي الله عنه هو مذهب الائمة الثلاثة مالك والشافع
واحمد بن حنبل رضي الله عنهم ووافقهم محمد وابو ايوسف
والحموي رحمهم الله وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال
ويشدي الان لما ارادنا ايراد في الجهد والافق لان الام فقط
اذ وعدنا في باب الفروع حيث قال وحكمة وحكمهم شيئا في
قال عرونا قول السماع واسمع نهم واذعان **والجمع في**
ذهلك حواشي اي اطراف **العلماء** جمع كلمة وهي القول المفرد
جمعا موكد مفرد مفرد وموكد والمراد انك تفتي لما يورد
من عبارات في الجهد والاخوة وجمع اول الكلام واخره وتفضيله
واجماله وتنبه بذلك اهتماما زائدا على ان تظهر بعض المراد
واما تقدم ان الكلام لان باب الجهد والاخوة خطير صعب
المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام
فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سمع ان يلقم جرا شيئا
جهنم فليقتض بين الجهد والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله
عنه سألوا عن عضدكم وان تكونا من الجهد لاهية الله ولا
بياه وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما طمعت

لنوالوق وحضرة الوفاء قال احفظوا عني ثلاثة اشيا لا اقول
في الجهد شيئا ولا اقول في الكلالة شيئا ولا اولي عليكم اخدا
اذ انقضى ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف رحمه الله فقوله
واعلم بان الجهد اي مع الاخوة **دوا** اي صاحب **الحوال**
باعتباراته فليفتي اهل الفرض معهم وجود او عند ما حالان
وباعتبار ماله من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال
وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة عن احوال
وباعتبار افقوا واحد الضنعين معه واجتماعها معه اربعة
احوال **التي** اي احبرك **عن** اي عن تلك الاحوال
اما نصيحا واما ضمنا من تقارب الكلام **على التوال** اي
ولا الجهد الحاجة **يقاسم الاخوة** **فيهم** اي في تلك الاحوال
ولما اراد ان المقاسمة في عدد تلك الاحوال ومن جعلها المقاسمة
المن كورم **اذ الغريق** **الفتن** **عليه** **بالادي** اي بالضرر والحاضر
بالنقص عما سيدكر سواء كان معهم صاحب فرض ام لا
وبما ان ذلك انه اما ان لا يكون مع الجهد والاخوة صاحب
فرض واما ان يكون فان لم يكن معهم صاحب فرض فله خير
الامر من المقاسمة ومن تلك جميع المآل **قار** **بأخذ**
لنا كاملا **ان كان** **بالفتنة** **بعض** **دوا** اي عن
الثلث **نازلا** وذلك في صور غير متحقق منها جده واخوان
واخت فان لم يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة اخط
ذلك في خمس صور صابطها ان تكون الاخوة اقل من
مثله وهي جده واخ جده واخت جده واختان جده وثلاث
ات جده واخ واخت او كانت المقاسمة والثلث شيئا

وذلك في ثلاث صور وهي جده واخوانه واهل بيته
 واربع اخوات فظاهر كلامه اختيار الفقير بالمقام حيث
 استوى الامران وهو احد اقوال ثلاثة ذكرتها في شرح البرهان
 وهذا كله **الذي يمكن ان يكون** اي هناك مع الجد والاخوان **والاخوان**
 اي اصحاب الفروض من الزوجين والام والجدتين والبنات
 الابن **فانصح بالفتح** لك الاحكام **عن اسفها** اي طلب النعم مني
 بطلب زيادة الايضاح فاني قد اوضحها الايضاح المحتاج اليه
 وسياتي معنى الفتاوى وشي مما ورد فيها **تبيين** ما ذكر من
 المقاسمة والثلث حالان من الاحوال الخمسة التي اشترت اليها
 اول الباب يبقى ثلاثة احوال ستذكر فيما اذا كان معهم صاحب
 فرض ويرجع الى الابن كما تقدم الى ثلاثة احوال من غير وهي
 بعين المقاسمة وهين الثلث واستوى الامر ينسب سبعة شاي
 ان شاء الله فيما اذا كان معهم صاحب فرض والله اعلم اذا قرر ذلك
 فقد ذكرنا اذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة احوال وهي
 المقاسمة وثلث الباقى وسدس الجميع المالك وهي تركة الاخوات
 الخمسة بقوله **وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوات اصحاب الفروض**
 جمع فرض وتقدم تربيعة في باب الفروض وتقدم من يرث معهم
 بالفرض **والا** **انما** في جمع رزق وهو ما يقع ولو محرم عند
 اهل السنة والمراد رزق مخصوص وحوالته بالفرض ايضا
 فهذا هو الحال الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكر بقوله
هذا اذا كانت المقاسمة تنقسم على اربعة اي عند
 ثلث الباقي **بالمراحم** في القسمة كبر اخوة فان لم تنقسم للقائمة
 لكونها اخط من ثلث الباقي ومن سدد الجميع فهي له او شأونه

هذا هو
 المقام
 الذي
 في
 شرح
 البرهان



وفضل العالم مشهور وتقدم شي مما يدل على فضل العلم والعلماء
 وبما في شرح المقدمه وما ورد في فضل العلماء قوله صلى الله عليه
 وسلم فضل العالم على العابد لفضلي عما اذا كان الله وملائكته
 واهل السموات والارضين حتى انهم في حجرها وحتى الحق يصلون
 على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
 والطبراني عن ابى امامة رضي الله عنه **تعرف** هذه المسئلة **بأما**
 بالترحم بالكسر على لغة من ينظر وبالضم على لغة من لا ينظر اي
 يا صاحبي **بالاكثر** لا وجه كثير ذكرتها في شرح الترتيب منها
 كونها كدورت على زيد رضي الله عنه مذهب **وهي** اي هذه
 الاكثر **بان** **انما** **جار** اي حقيقة بذلك فلزوج
 البنت والام الثلث فاصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم
 اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فياخذ الجد وكان
 مقتضى ما سبق ان تفسد الاخت وهو مذهب الحنفية واما
 مذهبنا كالمالك والحنابلة تبعوا زيد رضي الله عنه فهو ما ذكر
 بقوله **فبفرض النصف** اي الاخت وهو ثلاثة من ستة
والسدس اي الجد وهو واحد من الستة **حتى نقول**
 المسئلة **بالفروض** اي المحتصة الى ستة للزوج ثلاثة
 وللأم اثنان والجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت
 الأخت لو استغلت بما فرض لها زادت على الجد ردت بقوله
 الفرض الى العتيد بالجد فيضم حصته لخصتها ويقسمان
 الاربع بينهما اثلاثا للجد كمثل اخط الاثنين فلهذا قال
تريرون ان اي الجد والاخت **المقاسمة** بينهما للجد كمثل
 حظ الاثنين **كالمصفي** في قوله وهو مع الاب عند العتيم

مثلا خ فاما ذكره بقوله **فيهم** من كونه مثل حظ الاختين
والعلم من كونه الاخت تبصر معه غصبة بالغين كما استأثرت
سكانا في باب النقصان لا في جميع الاحكام فلقد افادت **الاخ**
الام **فلا يحجبها** بانضمامها للاخت لانه ليس بناج **بل**
الماله **لها** اي الام **يحصي** محلا لانه ليس بمراعى ومن الاخت
في زوجة وام وحيد فاخذ للزوج والام الثلث كالملا
والباقي بين الجدة والاخت تقاسمه له مثلا ماله في السلة الساة
بالجدة لبحر اقل من الحاجة ومنى الله عنهم فيها اولان الاقارب
خرقتها بكرتها وهي ام وحيد واخذت للام الثلث والباقي بين الجدة
والاخت الثلثا له مثلا ماله فاضلها ثلثا ونصف من سعة للام
ثلاثة والجدة اربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة رحمهم الله واما
عند الامام ابي بكر الصديق رضي الله عنه فله للام الثلث والباقي
للجدة ولاي للاخت وهو مذهب الامام ابي خنيفة رحمه الله
وفيها اقوال كثيرة ذكرتها مع القابها وهي عشق وقاسم وعقليا
في شرح الترتيب وانيت فيه بالبحث الجواب وجميع ما ذكر من
اول الباب الى هنا هو فيما اذا كان معه احد الشقيقتين سواء
اكان معهما صاحب فرض من امر لا ثم ذكر ما اذا اجتمع معه الشقا
سواء اكان معهما ايضا صاحب فرض ام لا وهو باب المعاداة
وبه تم الاحوال الاربعة المشار اليها سابقا فقال **واحد**
بما **الاب** فقط وهم الاخوة للاب مع الاخوة الاستا **لدي**
اي عند **الاعداد** اي عند الاخوة الايتا الاخوة للاب في
المقاسمة على الجدة لينقص بسببه بسبب ذلك نصيبه وذلك في

ثمان وستين مثله ذكرتها في شرحي الترتيب والفاوضته **وارق**
اي اترك **بني** **الام** فقط وهم الاخوة للام مع **الاجداد** **الحجهم**
بالجدة كما تقدم في باب الحج وانما اعاد هذا استطرادا ولنكلمة
البيت وليس من هذا الباب **واحكم على الاخوة** الاستا والاب
اي احكم بينهم **بعد** **العم** المذكورة **مكره** اي مثل حكمك
فمنهم **عند** **قود** **الجدة** وذلك انهما كان في الاستا ذكر
فلاي للاخوة للاب كجد واخ شقيق واخ للاب فالاخ الشقيق
يعد الاخ للاب على الجدة فيستوي الجدة اذا المقاسمة والثلث اذا
احد الجدة حظه وهو ثلث الماله بغير الثلثان فيأخذ هما الاخ
الشقيق ولاي للاخ للاب وكزوجة وحيد واخ شقيق واخ لاب
فللزوجة الربع ويعد الاخ الشقيق الاخ للاب على الجدة فيأخذ
ايضا ثلث الباقي لا يستوي مع المقاسمة وهو يبع ايضا يبع
الماله يأخذ الشقيق ولاي للاخ للاب وان لم يكن في الاستا ذكر
قان كانت شقيقتان فلها الي الثلثين ولو فضل شي لكان للاختين
للاب لكن لا يبعي بعد الثلثين وحصة الجدة والراض ان كان
ي فلاي للاخوة للاب مع الشقيقتين في جده وشقيقتين واخ
لاب فيستوي الجدة المقاسمة والثلث فله ثلث الماله والباقي
لشقيقتين لانه ثلثان ولاي للاخ للاب وان كانت شقيقة
واخذ فلها الي النصف وان يبعي بعد حصة الجدة والفرض
ان كان نصف الماله او اقل فهو للاخت الشقيقة ولاي
للاخوة للاب كزوجة وحيد وشقيقة واخوت لاب فللزوجة
الربع والاعط الجدة ثلث الباقي فيستوي بعد الربع وثلث الباقي
يوصف الماله فتستفيد به الشقيقة ولاي للاختين للاب وكزوج

وجد واخت شقيقة وأخوين لأب فالزوج النصف ثلاثة وللجد
المستثنى أولئك الباقي شهر من ستة ويبقى اثنان من ستة فما
أقل من نصف الماد فلهما للشقيقة ولا شيء للأخوين لأب وإن بقي
بعد حصته الجدة والعرض أن كان الزوج من نصف المال كان
للسقيقة النصف والباقي للأخوة لأب وذلك في ستة صور على ما ذكرته
في شرح الترتيب أو عما فيه على ما ذكرته في شرح الفارصية سقالات
الحام رحمه الله وذكرت في شرح الترتيب أيضا الخلاف في أن النصف
الذي تأخذ هل هو بالفرض أو بالنصف من الموقوف التي ينبغي
فيما تولد الأب في الزيديات الأربع وهي العترة وهي جد وشقيقة
وأخ لأب والعترونية وهي جد وشقيقة واختان لأب ومختصر
زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ واخت لأب وشقيقة زيد وهي
أم وجد وشقيقة وأخوان واخت لأب ولما كان من الأحكام المتابعة
في الجد أنه يجب بقى بعد العرض قد استثنى أخ الجدة وسقطت
الأخوة إلا الاخت في الإكدرية ومنها أنه لا يفرض للجد مع
الاخت في غير مسائل المعاددة على تراخ فيما إلا الاخت في الإكدرية
وكان من أحكام العاقبة أنه إذا استغنى عن العرض ترك
سقط العاقبة إلا الاخت في الإكدرية أعقب باب الجد والإخوة
بينها لكونها منه بقوله **والاخت** شقيقة كانت أولاد لأب
مع الجد لها في غير مسائل المعاددة في ما عدا مسئلة كل ما زوج
وامرؤسا أي الزوج والام **تمامها** مع الجد والاخت
أو معها أي الجد والاخت تمامها مع الزوج والام فإدراكها أربعة
زوج وأم وجد واخت شقيقة أولاد **فأصل خير أمة** على
نحو أي عالمها وأن يتصف المبالغة لمن تد الاهتمام بها

وفيل

يريد اثنان علم العرض كما قال الشيخ بد من العين بسبط المار بيني
رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وإن تردعي في الحيات** أي
حيات العرض المعهود **للمتدي فيه** أي الحيات المذكورة
إلى الصواب وهو خلاف الخطا **ولم يرد في الفقه** **والمتوك** أي المتوك
ولم يرد في الصحيح والأصل المسائل فإن شئمة التركات تنبئ على ذلك
وتصح المسئلة هو أقل عدد يتأني منه نصيب كل واحد من
الورثة فتخرجها وأصلها هو مخرج فرضها أو فرضها إن كان فيها
فرض فأكثر أما إذا توفرت تحت الورثة كلهم عصبات فعدد
رؤسهم أصل المسئلة مع فرض كل ذكر بانثيين إن كان فيه ثماني
ومنه نصيب أيضا وهذا في غير الأولاد فإنه إن تساوا وأقل ذلك
والأفصل في حساب الحصص ولما كان التصحيح مبدئا على التنا
قبله فقد تم التناصيل فقال **فأخرج الأصول في المسائل** التي
فيها فرض **ولا تكن عن** أي أقول المسائل **بجاء أهل** أي مشايير
أو مشايير يقال ذهبت التي وعنه بالفتح والكسر تناسبتة أو
شغلت عنه **فأما** أي أصول المسائل المتفق عليها **شجرة** **فأقول**
وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وسمانية وأثنا عشر وأربعة
وعشرون وأما المختلف فيها فثمانية عشر وستة وثلاثون
ولا يكونان إلا في باب الجد والأخوة والراجح أنها أصلان
لا يفتح كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الأصول
السبعة كتمان قسم يقول وقسم لا يقول وقد ذكر الأول بقوله
ثلاثة منهن أي الأصول المذكورة وهي الستة والأثني
عشر والأربعة والعشرون **فأقول** وقد لا تقول والعقول
خيارية في البهائم ويلزمه النقص في الأتصاف وفي بعض النسخ

بدل هذا البيت قوله وهو اذ افضل فيها القول ثلاثة يدخل فيها العود
 بقوله **وبعد** اي الثلاثة الاصول المذكورة والمعاد بعد ما
 في الذكر والاولى ترتيب بين القسمين **اربعة مقام** وهي الاثنان
 والاثلاثة والاربعة والثمانية **لاعول بعد** وها هي تعتبر بها
 اي بغضها اذ ينزل بها يقال اعتراف في الامر عيني وتزلي **ولا**
استلام اي كثر وخلل يقال لم الشئ ثلما لمسه والثلث للخلل من الحاسط
 وغيره ولما كانا العول **يؤدي** الى نقص كل ذي فرض من
 فرضه جعله كالخلل الذي يدخل على المسائل ويعتبر بها اي يزول
 بها وقد بدى بالمسائل **ان** تقول واولها الستة ولها صور
 تستعمل على مسائل كثير منها ما ذكره بقوله **فالسدس** وحده كذا
 وعم او مع النصف كذا وبنت وعم او مع الثلث كام واخوين كام
 وعم او مع سدس اخر كذا واج لام وعم او مع ثلثين كام وبنتين
 وعم او مع نصفين وثلث كام واخت شقيقة واخوين كام او مع
 نصف وسدس اخر كذا وبنت ابن وام وعم او مع نصف وسدس
 شالت كام وثلاثة اخوات مقفقات او مع ثلثين وسدس اخر
 كام واخوين شقيقين واخت لام **من ستة اهم نرى**
 فجميع هذه الصور اصلها من ستة لانها مخرج السدس وماعداه
 مما ذكر منه فخرج اذ اخل في الستة فيكتفي بها لان المندخل
 يكفي لاكثر مما كانا سياتي وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كرو
 وام وعم للمباينة بين مخرجي النصف والثلث وشيئين وثلاث
 ما ذكره جميع ما فرضته من الصور لا عول فيها بل هي في بعض الصور
 ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عادله وهي التي لم
 اذكر فيها وسيتاتي ما فيه العول ان شاء الله ثم اعلم ان الستة

قد تكون من فرض واحد وقد تكون من فرضين او اكثر كما ظهر
 لك في التمثيل واما الاشياء عذر والاربعة والعشرون الاثنان فلا
 يكونان الامم فرضين فاكثروا وقد ذكر الانبي عذر بقوله **والثلث**
والربع لزوجته وام واخوين كام وعم **من اثني عشر** لان الثلاثة
 مخرج الثلث والاربعة مخرج الربع متساويان ومغسلهما اثني عشر
 وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوجته واخت شقيقة
 وعم او الربع مع السدس كزوجته وجمدة وعم وهو معنى قوله في بعض
 النسخ والربع والسدس والربع من اثني عشر او الربع مع النصف والسدس
 كزوج وبنت وبنت ابن وعم وفي جميع هذه الصور هي ناقصة
 ولا يكون في الاثني عشر صورة عادله اصلا وسيتاتي الصور التي هي
 فيها عادله ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله **والثمن ان ضم اليه السدس**
 كزوجته وام وابن او الثلثان كزوجته وبنتين وابن ابن او النصف
 والسدس كزوجته وبنت وبنت ابن وعم او الثلثان والسدس
 كزوجته وبنتين وام وعم **فاصله الفاء في فيه الحديث** اي لظن
 والتميز **اربعة يثبت في النطق بثمان عشر** **ون** **في قصص**
 اي الاربعة والعشرين المذكور **الكتاب** جمع حاسب **اجمعوا**
 تأكيد واما كانت هذه المسائل من اربعة وعشرين لان مخرجي
 الثمن والسدس متوافقان بالنصف واحدا من النصف الثمانية في
 ستة او نصف العشرة في الثمانية ما ذكره وكذا اذا ضم اليه السدس
 وما ذكره لان مخرجه داخل في مخرج السدس واما الثمن والثلثان
 فقط فلان مخرجهما متساويان ولا يتصور ان يجمع الثمن مع الثلث
 ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربعة والعشرين في جميع هذه الصور
 ناقصة ولا يكون عادله وسيتاتي الصور التي هي فيها عادله

ولما انتهى الكلام على أي من صوب هذه الأصول الثلاثة بغير عول
 شرع في ذكر عولها وما يقول اليه كل منها فقال **فصل في الأصول الستة**
الاصول الستة والاشاعر والاربعاء والعرون **ان كنز**
فروضها حتى تراجمتها **بقول** اجماع قبل اظهار ابن عباس رضي
 الله عنهما الخلاف في ذلك **فصل في الستة** في عولها من سبعة على
 التوال **عقد الستة** فنقول لسبعة ولثمانية ولستعة ولعشر والاشاعر
 كما قال الحساب عقد من ذوي كلامه ايمان لك فيقول لسبعة
 كزوج واختين شقيقتين اولاد واهله في اول فريضة غالت
 في الاسلام كما قيل ونسبت عليه في شيخ الترتيب ولثمانية كما لها حل
 وهي زوج وام واخت شقيقة اولاد واهله ايضا في اول فريضة
 غالت في الاسلام وقيل ان المباح له لقب لكل عائلته ولستة كزوج
 وثلاث اخوات مفترقات وام وكالفر او في زوج واختان لام
 واختان لابوين اولاد واهله **في صنوع مني** في بين الفريضة
فيهم بينهم تلقت بام الفروج لكن ما فرحت في العول
 وهي زوج وام واختان لام واختان شقيقتان اولاد وفاد
 بعضهم ان ام الفروج لقب لكل عائلته عشرة كزوج وام واخوين
 لام واخت شقيقة واخت لاب **وتطيق في علمها** اي في الستة **في**
الاشعر وهي الاشاعر في العول افراد **الاشعة عشر**
 فنقول ثلاث عول على توالي الافراد ثلاث عشرة عول وخمسة عشر
 ولستة عشر فنقول في ثلاثة عشر كزوج واختين شقيقتين وام
 في خمسة عشر كزوجين وزوج وابوين والى سبعة عشر كزوج
 زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثماني اخوات شقيقات
 اولاد فهي سبع عول امراة وغالت المسئلة لسبعة عشر واذا كانت

التركة

التركة فيها سبعة عشر دينارا اخذت كل انبي دينارا فقلت
 بام الفروج بالجيم وبام الازامل وبالسبعة عشر وبالدنيا ربه
 الصنفي **والعدد الثالث** من الأصول اليه تقول وهو الاربعاء
 والعرون **قد يقول بتمت** لسبعة وعشرين كالمسيرة وهي
 زوجة وابوان وابنتان وقد لا يقول كما تقدم نقضه وكذلك
 ما قبله من الاصلين الآخرين لكن لما كان هذا الاصل عول من
 والحل دون ما سبق عز بقوله التي هي المتعلقات في المضارع ولذا
 يسمى بالتمثلة لانها جلت بالعول واذا علمت ما سبق **فاجعل ما**
اقول في حكم العول وافرضه وافرضه للطلبة فانه امر استقر
 الاجماع وعمل الفرضين عليه او اعمل بما قلته لك وما اقول في هذا
 الكتاب من المسائل الفقهية وما يتبعها من الاعمال الحسابية فانه
 مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه اكثر
 الامة ولما انتهى الكلام على الأصول الثلاثة التي تقول شرع في
 الاربعاء اليه لا تقول واولها الاثنان فقال **والنصف**
والباقي كزوج او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة او اخت
 لاب وع فاصلها اثنان وهي اذ اذ ان ناقصه **والنصفان**
 كزوج واخت شقيقة اولاد فاصلها من اثنين وهي اذ اذ ان
 عادله ويسمى هاتان المسئلان بالنصفين واليتميتين يستلها
 لها بالدرم القيمة التي لا ينظر لها لانه ليس في الفريضة
 مسئلة يورث فيها نصفان فقط بالفرض الا هاتين المسئلتين
 وقوله **اصلها** اي النصف وما بقى او المصنفان **في الحكم**
 الثالث بين الفرضين **اثنان** لان مخرج النصف من اثنين
 في الاولى والاثنان يخرج النصف والنصف في الثانية فتمت الاثنان

والثلاثان يكفي باخدهما والاصل المتأخر مما لا يقول الثلاثه
 ذكره بقوله **والثلاث** فقط كما وعم والثلاثان فقط كسنتين وعم
 وهي اذ ذان فهما ناقصة والثلاث والثلاثان كاحتين لأم واحتين
 شقيقتين اولاب وهي اذ ذان عادة **من ثلاثة يكون**
 اصلها لان يخرج الثلث او الثمانين ثلاثة او اجتماعهما يخرجها
 متماثلان واحدها ثلاثة واهلها والاصل الثالث مما لا يقول الاربعه
 وقد ذكره بقوله **والربع** فقط كزوجيه وعم او زوج وابن او
 ممة نصف كزوج وبنت وعم او زوجة وأخت شقيقة اولاب
 وعم او ممة ثلث الباقي كزوجيه وابوين **من اربعة مستنون**
 من السنين والمستمدة الطريقة اي كون الربع من اربعة طريق
 مذكور فعند الحساب في مخارج الكسور وهو ان يخرج البكر
 المخرج دسيمة الا النصف فيخرج اثنان والربع سميته الاربعه
 فهي مخرجه وان كان معه النصف فمخرجه داخل في مخرجه وان
 كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح الحقه **والله**
ان كان اي وجد وجد كزوجيه وابن او كان معه نصف كزوجيه
 وبنت وعم **من ثمانية** اصلها ولا يكون الكل من اصلها
 الاربعه والثمانية الاناقصا **هذه** الاصول الاربعه الاثنان
 والثلاثة والاربعه والثمانية هي **الاصول الثمانية** في الذكر
 وهي لا يدخل القول عليها بل هي اما ملازمة للنقص وذلك
 الاربعه والثمانية واما ناقصة او عادة له وذلك الاثنان والثلاثة
 كما قدمت الاشارة لذلك **فاعتل** ما ذكرته في اصول
 المسائل وغيره **ما اشكك العقول** اي في جميع الاصول المذكورة
 ان احتاج اليه على ما سياتي **والا فتم** مصححها بين الورد على

ما سياتي **فما** تقدم ان الاصلين المختلف فهما دائما
 عروشته وثلاثون وانها لا يكونان الا في باب الجد والاخت
 فاما الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها سلس وتلك ما بقي وما بقي
 كام وجد وخمس اخوه لابوين اولاب واما الستة والثلاثون
 فاصل كل مسألة فيها ربع ومسدس وتلك ما بقي وما بقي كزوجيه
 وجد وسبعة اخوه كذلك ذكرت ما يؤخذ منه فوجه ذلك في
 شرح الحقه في مخارج الكسور والله اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد يخرج
 من اصلها فلا يحتاج لعزل وتصحيح وقد اشار الي ذلك يقول **ان**
وان تكنت المسئلة من اصلها **تصح** بان انقسم نصيب كل فرد من اصل
 المسئلة عايله او غير عايله عليهم وذلك في جميع ما ذكرته في الاشارة
 العايله وغير العايله ما عدا المثال الذي مثلت به في اصل المثال في
 في اجتماع الثلث والثلاثين السابق **فترك** نظري **الحساب** بغير
 عدة العزق والفرق المنقسم عليهم او عليهم في اقسامها **رجح** بترك
 العقبة الذي لا يحتاج اليه **فأعطى** **كلا** من الوزنة **مئة من**
اصلا مكلا ان لم تقل او عايله **من عو** **لها** ان عالت ثلثون
 ناقضا بسمة فاعالت به الى المسئلة عايله او غير عايله فان نقصت
 اليها عايله كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا القول
 وان نسبت ذلك اليها غير عايله كان ذلك ما نقصه من نصيبه
 الكامل في زوج واختين شقيقتين اولاب اصلها ستة وتقول
 لستة فقالت لو اجد فان نسبت الواحد للستة كان سبعة
 ففقد من كل من الزوج والاختين سبع حصته الاصلية التي كانت
 له لولا القول وان نسبت الواحد للستة كان سبعة فقد نقص لكل
 من الزوج والاختين سدس حصته العايله وقد لا يصح المسألة من

اصلها فتحاج الى تفصيل وعمل وقد ذكره بقوله **وان تزك السهام** وبمعنى
 الخط والضيق **كسبت** **لنقسم على ذوي** اي اصحاب **الميراث** فسماته
 صحته **فاتبع ما درست** من الطرق التي ذكرها الفريسيون **والله**
طريق الاحتساب في العمل بالوفيق اي بالنظر في الوفاق لعلمك بحال
 بين الروس وسهامها موافقة **والعرب** **قال** للوفيق على الوجه الاتي
 فهو احسن من ضرب المال فلا يقول على العبد العامل في شئ من الاعمال
 متى وجدت الموافقة **بحاجتك الزلت** اي انك انما صانعة والافلو
 ابعيت الموافقة على حاله ولم ترده الى دفعه وصرفت فيه بالاعمال
 الائمة وصراف كما انتهى اليه التمل في اصل المسئلة فخرج من ذلك
 ايضا لكن بطول ويعنى ويكون من الخطا الصباغي فافهم ذلك فلذا
 قال **وارد الى الوفاق** **الفرق الذي يوافق** سهامه **وامر**
 اي الوفاق المذكور ان كان الانكار على فريق واحد وان كان على اكثر
 من ذلك فبعد عمل الاخرسياني وقوله **في الامتل** اي المسئلة غير
 عامل او بعبارة ان كانت عايلا **فانت** ان فعلت ما ذكر **الحاذق** اي
 العارف المتقن اي الحاكم يتاخذ قسمة بالكمالي عرفتة وانفسه وبقا
 حذق العمل بالفتح والكم حذقا وحذقا وحذقا وحذقا وحذقا وحذقا
 وقوله **ان كان خطا واحدا واكثر** يشير به الى انك تنظر بين كل فريق
 وسهامه فاما ان يتباينه سهامه واما ان يوافق فان يتباينه
 سهامه ابقينه بحاله وان وافقته سهامه رددته الى وفاقه ولا
 فرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين ان يكون المنكر عليهم
 فريقا واكثر من فريق شرا ان كان المنكر عليه فريقا واحدا فصدق به
 او وفاقه في اصل المسئلة كما ذكر وان كان المنكر عليهم فريقا و
 موافق منها لوفيقه وابقيت المتباين منها بحاله فتحاج بعد ذلك

بعد مخطوط
 مكان مبني على
 الضم

لعمل

لعمل اخرسياني في كلامه **فاحفظ** ما ذكرته لك ودع اي اترك
عنك الجدل على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في معنى
 الحديث ما اوتي قوم الجدل الاضلاوا الجدل مقابلته الحجة بالحجة والمجادلة
 المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدل على الباطل وطلب المغالبة
 به فاما الجدل لاطهار الحق فان ذلك محجود لقوله تعالى وجادلهم
 بالتي هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح للفرطبي رحمه الله جادل بالكسر
 جدد لا تاجرا للمضومة وجادل جدد الا ومجادله خاصمة انتهى والمراد
والجرا اي الجدل والمخاصمة قال الفرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح
 ما رأيت امة اعدت من اجل دالة انتهى قال المندم رحمه الله في كتاب
 التعقيب والمنزهيته التعقيب من المراءى والجدال وهو المخاصمة والمجادلة
 وطلب التمسك بالعقيدة والتعقيب في تزك الحق والمبطل انتهى فعلمنا
 ان الجدل والمراءى مترادفان وان العطف بينهما عطف المترادفين
 وفي الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 من تزك المراد هو مبطل بني له بيت في رجب الجنة ومن تزك وهو من
 بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في اعلاها رواه ابو
 داود والنزدي رحمه الله عن ابي مائة رضى الله عنه ورضي عنه
 قال المندم رحمه الله بفتح الروا والياء الموحدة والضاد المعجمة هو
 ما قولها انتهى في الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله من رواية
 البيهقي رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من طلب العلم لبياعه به العلماء او ليجاري به السفاه او ليعرف
 به وجوه الناس اليه فهو في النار اذا انتصر ذلك فانكسار السهام على
 الروس اما ان يكون على فريق او على فريقين او على ثلاثة اتفاقا او
 على اربعة عندنا كالحجته ولخلافا للملكية ولا يتجاوز

٢٤

الانكحار في العاين ذلك عند الجميع فان كان الانكحار على فريق واحد
 تطورت بين ذلك الفريق وسهامه فان باين الفريق سهامه ضرب عدد
 الفريق في اصل المسألة او قبلها بالعول ان عالت فابالغ منه بفتح وان واقى
 الفريق سهامه فرد ذلك الفريق الى وقعة واحزاب وقعة في اصل المسألة
 او قبلها بالعول ان عالت فابالغ منه بفتح وذلك كله معنى ما قد مره
 المصنف رحمه الله والعريق يسمى ايضا جزيا وجزا وروسا وصنفها
 والمراد به جماعة استوكوا في قدرين او في ما بقي بعد العوض وقد
 يطلق على الواحد المنفرد والمثل لذلك فيقولون بنت وعمان اصلها
 اثنان وجزء سهمها اثنان للمباينة وفتح من اربعة ام وثلاثة
 اعوام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة وفتح من تسعة ام
 وستة اعوام اصلها وجزء سهمها وفتح كالي قبلها الموافقة **دو**
 وعمان اصلها اربعة وجزء سهمها اثنان للمباينة وفتح من ثمانية زوجة
 وستة اعوام اصلها وجزء سهمها وفتح كالي قبلها الموافقة **دو**
 وثلاثة اعوام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة وفتح من ثمانية
 عشر **دو** وام وستة اعوام اصلها وجزء سهمها وفتح كالي قبلها
 الموافقة **دو** ووحس شقيقات اصلها ستة وتقول كسبعة وجزء
 سهمها خمسة للمباينة وفتح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات
 عشرين للموافقة **دو** ووحس بنين او خمسة وثلاثون ابنا اصلها
 ثمانية وجزء سهمها خمسة وفتح من اربعين للمباينة في الاولى **دو**
 والموافقة في الثانية **دو** وام وثلاثة بنين او احد وعشرون
 ابنا اصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وفتح من ستة وثلاثين زوجة وام ووحس شقيقات او اربعون
 شقيقة اصلها اثنا عشر وتقول الى ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة

للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وفتح من خمسة وستين **دو** زوجة
 وام وابنان او اربعة وثلاثون ابنا اصلها اربعة وعشرون وجزء
 سهمها اثنان للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وفتح من ثمانية
 واربعين **دو** زوجة وابنان وثلاث بنات او اربع وعشرون بنتا اصلها
 اربعة وعشرون وتقول الى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
 في الاولى والموافقة في الثانية وفتح من احد وعشرين **دو** ام وخذ
 وصبعة اخوة اسقا اولاد او سبعون اخا كذلك اصلها ثمانية
 عشر على الارح وجزء سهمها سبعة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وفتح من مائة وستة وعشرين **دو** زوجة وام وخذ وثلاثة
 اخوة اسقا اولاد او ستة كذلك اصلها ستة وثلاثون على الارح
 وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وفتح
 من مائة وعشرين **دو** **تليق** اذا قاطعت هذا التقيل وجد
 الانكحار على فريق واحد يتاقي في كل اصل من الاصول التسعة
 وان في اصل اثنين لاثنا في ثنية الموافقة بين السهام والروس
 لان الباقي بعد التثنية يتاقي من كل عدد وان النظر بين الروس
 والسهام بالمباينة او الموافقة لا المباعدة والمداخلة ووجه ذلك
 كما ذكرته في شرح الفارصية ان الماتلة بين الروس والسهام ليس فيها
 انكحار والمداخلة ان كانت الروس داخلة في السهام فكذلك
 وان كان بالعكس فنظروا باعتبار الموافقة لان كل مند اخوين
 متواقيان مع ان من به الوفاق اخصى من من به المخالفة والله اعلم
 ولما انتهى الكلام في الانكحار على فريق واحد شرع يتكلم في الانكحار
 على فريقين ويتأسس عليه الانكحار على ثلاثة واربعة واعلم انه
 ان للفرق في ذلك نظر ان النظر الاول بين كل فريق وسهامه

وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانحياز على فريق واحد فاما ان يوافق
كل من الفريقين سهمهما واما ان يبين كل منهما سهمهما واما ان يوافق
فريق سهمهما ويبين للاخر سهمهما فهذه ثلاثة احوال فثبت فيها
المباين بينهما ووفق الموافق والنظر الثاني بين المشتبهين بالنسب
الاربع وقد ذكر بقوله **ان تزي الكسر على اجناس اثنين** فاكتر
لكن لم يكمل كلامه الا في المشتبهين فقط وذكر اخر الباب انه يقاس
على ذلك مما زاد **فانما** اي النسب الواقعة بين المشتبهين في الحكم
عند الثاني الفرضين فهو كما اردت به الخصوص كما في قوله تعالى
الذين قال لهم الاناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم
ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل **حق في اربعة اقسام** وهي
الماثل والمماثل والتوافق والمباين **بما فيها الامور الحادثة في الاحكام**
الفرضية والحسابية فانها اصل كبير في الفرائض والحساب عليه مدار
الكثير الاعمال الفرضية والحسابية تحريم الاربعة بقوله **فما مثل**
اي عدد مماثل لعدد غيرهما مثلا ان اي متساويا بثلثه وخمسه
من بعدد في الذكر عدد **من نسب** العدد اكثر منه فها متساويان
كاثنتين واربعه قال الشيخ بهي الدين ضبط المارد بين رحمهم الله وهو
ان يكون اقلها جزءا من اكثرهما اي ينسب الى الاكثر بالجزئية كصفه
دلتة وعشره ونصف ثمنه وهذا هو تعبير المرافقين من المتقدمين
والمناحرين يعبرون عنها بالمستأخلين وقد ذكرت في شرح التفتة
في علم الحساب ان جزء الشيء هو كسره الذي اذا سلط عليه اقناه
ومعلوم ان الاصغر داخل في الاكبر دون العكس فليس التفاضل
فيهما على يابيه ويقال ايضا في تعبير المتقدمين هما **الذاتان**
يعني اصغرها وكبرها **وبعدد** في الذكر عدد موافق **مقتضى**

لعدد اخرهما متوافقان ويقال لهما مشتركان ايضا وهم الذاتان
ان يكون بينهما موافقة في جزء من الاجزاء ويقال ايضا المتوافقان
هم الذاتان لا يعني اصغرها وكبرها وانما يعنيها عدد ثالث
كاربعة وستة فان الاربعة لا تبقى الستة وبقي كلامهما
الاثنان فهذه ثلاثة اعداد بينهما وبين ثلاثة اخرى هك
النسب المتساوية ويعبر عنها بالاشتراك **والرابع** العدد
المباين لعدد **المخالف** له وهما متباينان متخالفان **ينكح** عن
تقريب اي بتقريب النسب الاربع بين هذه الاعداد
المعارف اي العالم بالاعمال الحسابية وانما العرفية وقد
اوضح الكلام فيها وبيان ما يقتضيه النسب من الطرق في شرح
الترتيب اذا علمت النسبة من هذه النسب بين المتباينين من روست
الفرقتين او فافها اوردوس فريق ووفق فريق اخر
فصل من العدد بين المشتبهين **المماثلين** عددا **والحد**
والكتيبة عن الاخر فيكون الماخوذ جزء السهم فاضربه في اصل
المسألة ان لم تعلم او في مبلغها بالمول ان عالت كاسياتي
وحد من المشتبهين **المناسبين** اي المتداخلين العدد **الواحد**
اي الاكبر والكتيبة عن الاصغر فيكون جزء السهم فاضربه في اصل
المسألة او مبلغها بالمول ان عالت كاسياتي **واضرب** في
المشتبهين المتوافقين **جميع الوفاق** اي اراجع من احد العددين
في العدد الاخر **الموافق** **واشكك** **بذلك** اي ما حصل **النجح**
النظري اي اوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح وذلك
بان تقرب ما حصل من ضرب ووفق احدهما في كامل الاخر في اصل
المسألة او مبلغها بالمول ان عالت لان ذلك جزء السهم كاسياتي

وخذ جميع العدد المباني من المثبتين بالآخر **واضرب به في**
العدد الثاني المباني له فما حصل فهو جز السهم فاضرب به في اصل
 المسألة ان لم ينقل وفي مبالغها بالقول ان عالت **ولا تداهي** اي لا تقايع
 قال القرطبي رحمه الله المداهنة والادهان المعاندة وقيل داهنت
 بمعنى وارتيت وادهنت بمعنى غششت **فذا لك** اي ما حصلت
 في النسب لاربع وهو احد المتماثلين والكبر المتماثلين وسطح
 وفق احد المتفاوتين وكامل الآخر وسطح المتباينين **جز** اي
 حظ **السهم الواحد** من اصل المسألة او مبالغها بالقول ان عالت
 من التقسيم ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله انه
 اذا قسم المصحح على الاصل تاما او عاليا خرج هو لان الحاصل
 من الضرب اذا قسم على احد المصاحبين خرج المضروب الآخر
 والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه من جملة
 المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الاصل او المتبقي اليه
 بالقول يسمى سميحاً والخط يسمى خراً فذلك قيل جز السهم اي
 حظ الواحد من الاصل او المتبقي اليه **فا علمت** اي جزء السهم
 المذكور **واخذت ان نقل** وفي بعض النسخ ان تزيغ عنه **وامر**
 اي جزء السهم المذكور **في الاصل** ان لم ينقل وبعوله ان عالت
 وفي قوله **الذي تاصلا** تاكيد لاصالته **واحصل** اي اضبط
ما فيه وما تحصل بالضرب فهو ما يقع منه المسألة **واقتره** اي
 ما حصل وهو ما صحت منه المسألة بين الورثة من بوجه من الوجة
 التي ذكرها الفاضلون وذكرنا بعضها في شرح الترتيب منها ان
 تصيب حصّة كل فريق من اصل المسألة في جز السهم فان كان الفريق
 شخصاً واحداً اخذت وان كان جماعة فاقسمه على عددهم بحسب

واحفظه

مالكل

مالكل وارث صاحبة منه المسألة **فا قسم** **اذ اخرج** لانك قد
 صحت المسألة بالقواعد السابقة وهي كواعد صحيحة **لعمة الاثم**
 قال القرطبي رحمه الله الاثم الذي لا يقدر على الكلام اصلاً والذي
 لا يعصم ولا يبين كلامه والذي في لسانه عجمة وان اضم بالعجم **والفتيح**
 المبلغ فاد القرطبي ايضا فصح بالضم فصاحة ما دفعتم اي بليغاً
 انتهى واذا فهمت ما ذكرنا علم ان الانكسار على فريقين فيه اثني عشر
 صورة وذلك لان كل فريق منهما اما ان يتباينه سهماً واحداً
 ان توافقه واما ان يوافق فريقاً سهماً واحداً ويتباين فريقاً سهماً
 هذه ثلاثة احوال كما تقدم والمثبتان في تلك الاحوال الثلاثة
 اذا نظرت بينهما بالنسب الاربعة فلا يخلو ان من واحد منهما
 والاربعة في ثلاثة باثني عشر وان نظرت باعتبار القول وعنده
 كانت الصور اربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الاصول
 فزادت الصور ثم اعلم ان الانكسار على فريقين لا يتواءم في اصل
 اثني عشر وفي تمام الاصول ثم اعلم ان الانكسار
 اذا انقسمت له فليمثل للانكسار على فريقين باثني عشر مثلاً لا في
 ثلاثة اخوة لأم وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمهم ثلاثة
 للمثالة في المبانيه وتصح من تسعة وفي زوجتين وثمانية اعمام
 اصلها اربعة جزء سهمها ثمانية للمثالة في المبانيه وتصح
 من اثني عشر مثلاً وفي اربع جدات تسعة اعمام اصلها
 تسعة وجزء سهمها اثني عشر للمثالة في المبانيه وتصح من اثني
 عشر وفي اربع زوجات وخمسة بنين اصلها ثمانية
 وجزء سهمها اثني عشر للمثالة في المبانيه فتصح من مائة وستين
 وسمي صمماً وكذا حل مسألة التباين اي بين كل فريق وسهميه

وبين الزوجين بمنا وفي ام واربعة اخوة لام وثماني شقيقات
اصلها سنة وتقول لسبعة وجزء سهمها اثان للمائة في الموافقة وتصح
من اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام فيها ثمانية ايضا كانت مثلا للمائة
في الموافقة وكان جزء سهمها اربعة وتصح من ثمانية وعشرين ولو كانت
الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام ثمانية مع الام كانت مثلا
للموافقة في الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر وتصح من اربعة وثلاثين
وفي زوج واربعة اخوة لام واثني عشر شقيقة اصلها
سنة وتقول لسبعة وجزء سهمها سنة للمائة في الموافقة وتصح من
اربعة وخمسين وفي زوجة واربع جدات وعين اصلها اثني عشر
ولا عول فيها وجزء سهمها اثان لان نفس الجدات وهو اثان يوافق
عددهن بالنصف ونصف الاربعة اثان ونصف العين وهو سبعة
مباين لعددها واثان واثان مثلا لان فيكمي منها باثني فما جزء
السهم كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين ولو كانت المالكة في موافقة
احد الصنفين سهامه ومباينة الآخر سهامه وفي اربع زوجات
واثني وثلاثين بنتا وابوين اصلها اربعة وعشرون وتقول
لسبعة وعشرين وجزء سهمها اربعة للمائة في مباينة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الصنف الآخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية
وفي جدتين وجدتين لا تدلي واحدة منهما به سنة اخوة اشقاء
اولاد اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها سنة للمائة في مباينة احد
الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية
وفي اربع زوجات واثني عشر اخا شقيقا اولاد وجدتين سنة
وام اصلها سنة وثلاثون وجزء سهمها اثني عشر للموافقة في مباينة
احد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه وتصح من اربع مائة

دوم
سنة وانظر
بين اربعة عشر
توافق الارباع
اصوبه
احدهما يملك
الاخذ بالثلاثة

توافق
بالصافي
الاثنان

واثني

اثني وثلاثين فقد استوفيت الاقسام الاثني عشر في الامثلة مفرقة
في جميع اصول المسائل بعول وبغير عول ما عدا اصل اثني فاك
الولف رحمه الله **فصل** في الاحكام التي ذكرتها من **كتاب**
في تاصيل المسئلة وتصحيح ما يبينني عليه ذلك وهو النسب بين
الاعداد **فصل** بفتح الميم جمع جملة يشكونها الجملة مرادفة للكلام
عند بعض النحاة واعلم منه عند بعضهم **ياي على مثال** اي
تلك الجملة **العمل** في الانكار على ثلاثة فرق وعلى اربعة من غير
تعديل في العمل بل باختصار **ولا اعتناء** بكسر الهمزة
اي ذكوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الحادة بين الفرضين والحال
فما قسمة من القناعة وهي الرعي باليسير من العطاء من قولهم قنع
بالكس قنوعا وقناعة اذ ارضى والاحاديث في فضل القناعة كثيرة
متضمنة لما ذكره النبي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن
رسوله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية
لابن الاثير رحمه الله عز من قنع وذلك من طمع انتهى واما قنع بالفتح
فمعناه ساد وقوله **بما بين** بالبناء للجموع اي وصح **عاقبة** في
اي معني عن غيره **فان** في بيان العمل في الانكار على
ثلاثة فرق وعلى اربعة عند من يباين عند وقية امثلة من ذلك
اعلم انه اذا وقع الانكار على ثلاثة فرق او اربعة فلك نظران كما
تقدم في الانكار على فريقين اولهما ان تطر بين كل فريق وسهامته
فاما ان يباينا واما ان يتوافقا فاما يباينا فابق ذلك الفرقين
بتمامه واثنته وان توافقا فرد ذلك الفرق الى وقفه واثنت
وقفه مكانه ثم تطر بين الفرق الثاني وسهامه كذلك واثنت
ذلك الفرق او وقفه ثم تطر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين

من

حديث

فان

الرابع وسهامه كذلك فخذها هو النظم الاول والنظر الثاني بين المتقات
بعضها مع بعض فان تقاتل كلها يكن فاكف باحد ما فوجز السهم
وان تقاتل كلها فاكبرها جزء السهم وان تقاتل كلها فاسلمها جزء
السهم وان توافقت او اختلفت فافوجه مما طريق الكوفيين وهي ان
تتظر بين متبئين منها وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فاحصل
فاستطرينه وبين ثالث وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها واحصل
فاستطرينه وبين رابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها
فاحصل فوجز السهم فاضربه في اصل المسئلة او مبطلها بالمول ان
عالت فاحصل فهو المطلوب وهو ما يقع منه المسئلة فاذا اردت قسمة
الصحيح فاضرب حصص كل فريق من اصل المسئلة في جرد السهم وانتم
الحاصل على ذلك الفرق ان كان متعدد فاحصل ما لو احدث من الصحيح
وان كان الفرقين مختلفا واحدا فاحصل من ضرب حصصه في جرد
السهم فهو ما له من الصحيح اذا انقسم ذلك فلتمثل امثلة من الانكار
على ثلاثة فرق والابتن في ذلك الا في الاصول الثلاثة التي تقول وفي
اصل ستة وثلاثين في خمس جذاب وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام
اصلها ستة وجزء سهمها خمسة فقع من ثلاثين ولو كانت الاعام
عشرة كان جزء سهمها عشرة ويقع من مئتين وفي جذتين وثلاثة
اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلثون ويقع من
مائة وثمانين وهي صا وفي جذتين وثمانية اخوة لام وثمانية
عشر شقيقة اصلها ستة ويقول لسبعة وجزء سهمها ستة
وثلاثون ويقع من مائة اثنين واثنين وخمسين وفي اربع زوجات واثنين
عشرة جن وستة وثلاثين شقيقة اصلها اثني عشر ويقول لثلاثة عشر
وجزء سهمها ستة وثلاثون ويقع من اربع مائة وثمانين وستين وفي

كل واحد
قائمه

اربع

اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين جنة وجزء اصلها اربعة وعشرون
وجزء سهمها عشرون ويقع من اربع مائة وثمانين وفي زوجتين
واربع جدات وجد ابي ابي ابي في اربعة اربعة حتى لا يجي
واحدة من الجدات وعشر اخوة لاب اصلها ستة وثلاثون وجزء
اخذ سهمها عشرون ويقع من ثمانمائة وستين فقس على ذلك ومن الانكار
على اربع فرق الابتن والابتن في الاصل اثني عشر وضعها في زوجتين
واربع جدات وثمانين اخوات لام وستة عشر شقيقة اصلها اثني عشر
ويقول لسبعة عشر وجزء سهمها اثنان ويقع من اربعة وثلاثين
وفي مسئلة الامتحان وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات
وستة اعمام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها اثنان ويقع من ثمانمائة
وستون ويقع من ثلاثين الفا ومائتين واربعين بمقتضى الطلب
فيقال خلف اربعة فرق من الورثة كل فريق سهم اقل من عشرة ومنع
ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفاصول فما ولسي ايضا فقس
على ذلك والله اعلم ولما اتي الكلام على صحيح المسائل بالنسبة لميت واحد
سرح في صحيح المسائل بالنسبة لميتين فاكبر وهو الميت بالمناجحة
فقال **باب المناجحات** جمع مناجحة من النج وهو لغة الازالة او
التغير او النقل وشروا دفع حكم شرعي بالبنات اخوة في اصطلاح الرعيين
ان يموت من ورثة الميت الاول واحد او اكثر قبل قسمة الميركة وقد
يكون بعض الموتي من ورثة ورثة الاول ومناسلة الاصطلاح
القوي ظاهر من اذ انقسم ذلك قسمة يموت من ورثة الاول مرة
فقط وتارة يموت اكثر من الحالين تارة يمكن الاختصار قبل العمل
وتارة لا يمكن فلهذا اربعة احوال اقتصر المصنف منها على حالة واحدة فقال
وان ميت من ورثة الميت الاول ميت **احد** بفتح الحاء

وجه ان اولى الزوجات
اربعه نظرت بنينا وبنين
وسى الحيات وحيات
البنات من اربعة
في خمسة عشر من ثمانين
بنينا وبنين البقية اوسى
البنات وحيات
بنينا المسكينه ضربت
عشر في اربعة مائة
واربعين نظرت بنينا
وبني الشقة وبنى الاعام
وحيات بنينا مائة
ضربت شقة في مائة
واربعين بلغت مائة

وهو الميت الثاني **قبل القسم** ترك الميت الاول ولا يمكن اختصاره
فصل الحساب للمسئلة الاولى واعرف **سما** اي الميت الثاني من صحيح
 المسئلة الاولى **واجعل له** اي الميت الثاني **مسئلة اخري** تاتي من اخري
 صحيح الميت الثاني مسئلة **كما قد بين التفصيل فيما قد سما** في باب الحساب
 من تأصيل المسائل وتصحيحها فاذا عرفت صحيح الثانية وسهام الميت
 الثاني من المسئلة الاولى فاعرف من سهام هذا الميت الثاني على مسئلته ولا
 يحل من ثلاثة احوال لانه اما ان ينقسم سهام الميت الثاني على مسئلته واما
 ان توافقها واما ان تباينها فان انقسمت عليها فلا ضرب وتصح المسئلة
 مما صح منه الاولى **وان لم تكن** سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى
 ليست عليها اي على مسئلة الثاني **تنقسم** قاتا وافقهما **فارجع**
الى الوفاق اي وفق مسئلة الثاني **بعد** اي بالرجوع للوفاق في الوفاق
قد حكم اي حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر في الموافقة
 بقوله **وانظر** اي الناظر في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني
 ومسئلته كما استلزمه **فان وافقت** مسئلة الميت الثاني **السهاما**
 اي سهامه **فقد حيدية** **وقفا** اي وفق المسئلة الثانية **فاما** فهو
 قائم مقامها فقوله هديت جملة دعا معترضة بين الفعل ومفعوله
واضح **سبه** اي الوفاق المذكور **او اضرب** **حاصلها** اي المسئلة
 الثانية **في السابقه** اي الاولى **ان لم تكن بينهما** اي بين المسئلة الثانية
 وسهام الميت الثاني من الاولى **موافقة** بل كان بينهما تباين فقط لنا
 قدمت في صحيح المسائل في النظر بين السهام والروس اند لاند في
 المائلة ولا المدا حله لان الثانية هنا كالرو وترجناك فقد علمت
 الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسالبة او مواضع
 او مباينتها ما قررت به كلام الطولف رحمه الله واذا ضربت الثانية

او وقعها في الاولى فابنح منه بقية المناسخة الجامعة للاولى والثانية
 فاذا اردت قسمه هذه الجامعة على ورتة الاول والثاني فمن له شيء من
 الاولى اخذ من مصر وبها في كل الثانية عند التباين او في وقعها عند
 التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **وكل سهم** من الاولى **في جميع**
 المسئلة **الثانية يضرب** عند التباين **او في وقعها** عند التوافق
علايه اي جمعا فاحصل من الضرب المذكور بقوله ذلك الوارث
 صاحب تلك السهام التي ضربتها في الثانية او في وقعها من صحيح المناسخة
 ومنه شيء من الثانية اخذ من مصر وبها في كل سهام مورثة من الاولى عند التباين
 وفي وقعها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **واسهم** المسئلة **الاخري**
 وهي الثانية **في السهام** الميت الثاني من المسئلة الاولى **يضرب** ان لم
 تكن بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بل كانت المباينة **او في وقعها**
الفاء ان كانت بينهما موافقة فاحصل من الضرب في كل من المالتين
 فوحدة ذلك الوارث في الثانية الذي سهامه في تلك السهام او في وقعها
 من صحيح المناسخة وان اورد شخص من ميتين فاجمع ماله منهما والاختيار
 لصفة المناسخة بان يجمع حصص الورثة فان ساوي مجموعها صحيح المناسخة فهو
 صحيح والامحور علما فاعند **فقد** الطريقة التي ذكرها **الطريقة السابعة**
 التي مات فيها من ورتة الاول ميت فقط **فادق** اي اصعد بها اي
 بقصد الطريقة اي بمعرفة **رتبة** اي منزلة **فصل** من قوطر فضل
 الرجل فضلا صار ذا فضل وفضيلة ضد النقص **شاعرا** اي مرتفعة
 عالية فادق العرطي رحمه الله في مختصر الصحاح فتح الجبل شروحا ارتفع
 والرجل باقعه تكبر والافتق ارتفع كثيرا وانوف شخ وجبال شواخ انتهى
 فمثل ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام والتباين والتوافق فمثلا لانقسام
 واثبات مات احد ما قبل قسمه الموكية عن ابنيين وبنت فالاولى

من اثني عشر لأم اثنا عشر لكل ابن خمسة والثانية من خمسة وهما الميت
الثاني من الأول خمسة وخمس على خمسة منقسمه فبقص المناخه كل واحد من اثني
عشر من غير ضرب لأم اثنا عشر وللأبن الباقي خمسة ولكل ابن اثني عشر
اثنا عشر ولبنته واحد ومثال الثانية أن يموت الابن عن ابنتين فالأول
من اثني عشر للأبن الميت منها خمسة ومثله اثنا عشر وخمس على اثني عشر
لاستقسم عليهما وتباينهما فاضرب الاثني عشر فبقص المناخه من
اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة فللام من اثني عشر وهي
الأول اثنا عشر في جميع الثانية وهو اثنا عشر باربعة فهي لها وللأبن
المخلف خمسة في جميع الثانية اثني عشر ففي له ولكل ابن من ابني
الثاني من مسئلة وهي اثنا عشر واحد في جميع تمام مورثه أي لابن
الميت من الأول وهي خمسة وواحد في خمسة بجنبه في مال كل ابن منها
فلما عشت كعها الذي لم يميت فاذا جمعت اربعة حصصه لأم وعشر
حصصه الابن المخلف وخمس وخمس حصص ابني الابن الذي مات
كان المجموع اربعة وعشرين وهي ما صحت منه المناخه فالعمل صحيح
ومثال موافقة بعض صور المسألة المامونية وهو رجل مات
وخلف ابوين وابنتين فلم يقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين عن
في المسألة فالأول من ستة لكل من الابوين تهمر ولكل من البنين
سهماين والثانية فيما جرد ام اب وجد ابواب واخت شقيقة
اولاد فاصل ستة للجد قسم والجد والاخت الحصة الباقية بينهما
على ثلاثة لاستقسم وتباين والحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية
عشر منها يصح ما جرد ثلاثة وللجد عشر وللأخت خمسة فلبن
الميتة من الأول اثنا عشر فاعرضها على الثانية عشر مخرج الثانية
فجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الثانية تسعة في الأول

وهي

وهي ستة تبلغ اربعة وخمسين منها بقص من له من الأول اخذ
مصر ويا في تسعة وهي وفق الثانية ومن له من الثانية اخذ
مصر ويا في واحد وهو وفق سهام الميتة ثانيا فللام من الأول
واحد في تسعة بتسعة ولها من الثانية كونيها جنة ثالثة في واحد
ثلاثة فاجمعها لاجتمع لها اثني عشر وللأبن من الأول واحد في
تسعة بتسعة وله من الثانية يكونه جنة عثرة في واحد بعشر
فيجمع له تسعة عشر ولبنات المستحل من الأول اثنا عشر في تسعة
بثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اثنا عشر في واحد
بجسده فيجمع لها ثلاثة وعشرون فاذا جمعت اثني عشر وتسعة عشر
وثلاثة وعشرون اجمع اربعة وخمسون وهو ما صحت منه المسألة
فالعمل صحيح فلو كان الميت الأول الذي خلف ابوين وابنتين
ابني كان الجد في الثانية أما ام فلا يرث وكان في الثانية ارث
لبنات المال والود على الخلاف المشهور في ذلك بين الأئمة واحتمل
كون الأخت في الثانية اثنا عشر حقيقة أو لام فاحتمل الخالد باعتبار
ذكورة الميت الأول وانوشه فلذلك لما ساد امير المؤمنين المامون
عنه القاضي يحيى بن الكثر رحمهم الله بقوله هلك هلك وخلف
ابوين وابنتين فلم يقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين عن الباقي
فقال يا امير المؤمنين الرجل الميت الأول رجل وامرأة فمصرف
المامون فطنته فقال له ادع وقت القسمة عرفت الحوات فوله
القضا وسبب سؤاله عن ذلك انه لما اراد ان يوليها هفتا
البصر احضره فاستحققه لغيره لغيره فانه كما حكي الخافض عبد
العتي المعدي رحمه الله كان اذ ذاك ابن اجدى وعشرين سنة
فاجتمع يحيى بن الكثر فقال يا امير المؤمنين سلبني فان القضا

على لا خفي وكانوا يمتحنون العمال والقضاة والامراء بالقرائين فقال
ما يقول في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنات
عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فاجاب بما سبق فولاها ماضي
لها البصر فامنيا استحققت مشايعها واستسحققت فامتنعوا فقالوا
له كرسن القاضى فقال سن عتاب ابن اسيد حيين ولاه النبي صلى
الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمأمونيه فيبلغ لمن سببه عتاب
ان يحقق عن الميت الاول كما يخص عنه يحيى بن اكرم لا اختلاف الحكم
كما اسلفناه واعلم انك لو عملت في المناجحة كل مسألة على حدة لها
بجيت ما تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويقوت العقيد من
قمة المسائل على حساب واحد **مسألة** جميع ما تقدم فيما اذا
مات ميت فقط من ورثة الاول فقط ولم يمكن الاحتضا وقبل العمل
وهو حال من احواله اربعة سبقت الاشارة اليها والحال الثاني
ان يموت اكثر من ميت سواء كانوا اظهروا ورثته الاول او كان
فيهم من هو من ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه عثر ذكرها
في شرح الترتيب شمسها وانما يحصل جامعة لمسئلة الميت الاول
والثاني كما اسلفنا واجعلها اولي بالنسبة للميت الثالث ومسئلة
الميت الثالث ثابته بالنسبة لها وانظر بينهما وبين سهام الثالث
من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام
وتوافق وتباين فان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث اولي
وسئلة الرابع ثابته واعمل كذلك في خامس وسادس واصل جرك
فالبحر منه نفع مسئلة المناجحة الجامعة لمسائل اوليك الاموات
والمثل لذلك كما يمتثل ذلك الشيخ زكريا رحمه الله في شرح
الحكاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وابنتان

مسألة

من مات الأب عن الباقي وأخ لابوين ثم الأم عن الباقي وأم
وعم ثم احدي البنات عن زوج ومن بقي المسئلة الاولى
من سبعة وعشرين مات الاول عن زوجة وبنتي ابن وأخ
مسئلة من اربعة وعشرين توافق خطه من الاول بالربع فتعلم
من مائة واثنين وستين من له شيء من الاول ضرب في ستة او
من الثانية ففي واحد فللزوج ثمانية عشر وللأم سبعة عشر
وللبنات ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن ام وبنتي
ابن وعمر فتعلمها من ستة توافق خطها من الاولين بالثلث فتح
الثلث من ثمانية واربعة وعشرين فن له شيء من الاولين ضرب
في اثنين او من الثالثة ففي سبعة فللزوجة الاولى سنة وثلاثون
ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرين وللأم الثالثة سبعة
ولهما كذلك ثم ماتت احدي البنات عن زوج وام وأخت
فتعلمها من ثمانية توافق خطها بالنصف فنص الاربع من الباقي
وما بين ستة وستين فن له شيء من الثلاثة الاول
ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين فللزوجة الاول
التي هي ام في الرابعة ما بين اربعة وستين وللبنات
الباقية سبع مائة وخمسة عشر وللأخ اربعون ولأم الثالثة
سنة وثلاثون ولهما كذلك وللزوج الرابعة مائة وخمسة
وستون انتهى والحال الثالث والرابع ان يموت بعد
الاول ميت اداكثر ويمكن الاحتضا وقبل العمل وبني احتضا
المسائل وهو انواع ذكرها في شرحي الفارضية والترتيب منها
ان تنحصر ورثة من بعد الاول فمن بقي من ورثة من قبله
ويرثون كلهم بمطلق المصوغة سواء كان منهم من يرث من الاول

مسألة

فقط بالعرض امر لا كزوجته وعشرين من غيرها ما نواكهم واحدا
بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من الاولاد اثنان فتقدم كان الاول
مات عن زوجة وابنتين فقط فتبع بالاختصار من سنة عشر للزوجة
اثنان ولكل ابن سبعة ولو سلك طريق المناخجة لصحبت من عدد كثير
مترجعت بالاختصار لما ذكره ولو خلف الاولاد فقط من غير زوجة
فانوا واحد بعد واحد حتى بقي اثنان فكانه مات عن اثنين فقط
فتبع من اثنين **قوله** كما يمكن الاحتضار قبل العمل كذلك يمكن الاحتضار
ايضا بعد العمل وبني اختصار السهام وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل
في جميع الانصبا اشتراك في جميع المسئلة وكل نصيب الى الوفا كزوجته
وابن وبنت منها فقبل قسمة التركة توفيت البنت عن من بقي وهم
امها واخوها فتبع المناخجة من اثنين وسبعين للزوجة سنة عشر
والابن سنة وخمسون والنصيبان مشتركان بالحق فترجع المسئلة
الي ثمانية عشرة وكل نصيب الي ثمانية فيرجع نصيب الابن الي سبعة
ونصيب الزوجة الي اثنين واذا اشتركت الانصبا كلها الانصبا فاما
ولا اختصار ومن اراد الميراث من ثمة افضله بكتابنا شرح الترتيب
والله اعلم ولما اني المصنف رحمه الله الكلام على الارث المحقق وما
يتبعه شرع يتكلم على في الارث بالمقدور والاحتياط وهو انواع
فبدا منها بالحنثي المشكل فقال **باب الحنثي المشكل**
والمفقود والمحل والحنثي ما خوذ من الاختاب وهو التثني والنكس
او من قولهم خنت الطعام اذا اسائه امر ولم يجت طعمه وهو
ادمي له التا الرجل والمرأة اوله ثقة لانه لا يشبه واحد منهما
والمشكل ما خوذ من شكل الامر شكولا واشكل البس والحنثي
ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا زوجا

٢٠٠
١٠

ولا زوجة وهو محض في اربع جهات البنوة والاخر والعمومة
والولا والكلام فيه في مقامين احدهما فيما ينصحه وما لا ينصحه
ومحله كتب الثقة والثاني في ارثه وارث من معه وقد ذكر بقوله
وان يكن في سجن المال من الورثة **حنثي صحيح** في الاشكال بين
اي طاهر **الانكار** والمراد كونه حنثي مشكلا باق على اشكاله لم ينصح
بذكورة ولا بانوثة **فاجتمعت** التركة بين الورثة والحنثي **على** التقدير
الاول لكل من الورثة والحنثي ان ورث بتقدير الذكورة
والانوثة متقايلا كما ان حنثي مع ابن واضح فالأقل نصيب الابني للحنثي
ولواضح كون الحنثي ذكرا فيعطى الحنثي الثلث والواضح النصف وبوقف
السدس وكزوج وام وحنثي شقيق فالأصغر في حق الحنثي ذكورة
وحق الزوج والام انوثة **واليقين** اي المتيقن الذي لا شك فيه
وهو الأقل فيما سبق او العدم ان ورث باحدهما فقط كولد عم حنثي
مع معتق ولا يبي له بتقدير الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال
ذكورته وكزوج وام وولدي ام وحنثي لاب ولا يعطى شيئا في الحال لاحتمال
ذكورته فيسقط باستغراق الزوج والام في حق الزوج والام وذلك
الامر انوثة لمولها اذ ان السعة اذا اعاملت كلا من الحنثي ومن معه
بالأصغر فهو حق المستوك فيه الى الاقتراح او الصلح بكتابنا وانفاضل
ولا بد من جريان التا الواجب ويعتقر الجهل حائلا في ذلك وهذا
كله اذ لو رث لتقدير الذكورة والانوثة متقايلا او باحدهما
فقط كما قد من الامثلة لذلك فان ورثت بثمانين ساويا فوكت امر
شع ومعتق فالامر واضح وقوله **مختص** جواب الامر **بمعنى النسبة** اي

لا بد منه

القسمة الحق **المبين** اي الواضح الظاهر **فابن** ما قلناه هو المعتمد
 من مذهب الشافعية ومذهب الحنفية انه يعامل الحنفى وحسب
 بالاضرفان كان الاصل لا شيء فلا يعطى شيئا ولا يوقف شيء ومذهب
 المالكية له نصف نصيب ذكر وانثى في ان ورث بها متغاضلا وان
 ورث باحد هما فقط فله نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا
 الاصل واضح ومذهب الحنابلة ان لم يرج انصاحه فكلما لقيه وان
 رجي انصاحه فكل الشافعية والله اعلم **فابن** ثانياه الحنفى خمسة
 احوال احدهما يرث بتقدير الذكورة والانثى على السواء كابن
 وبنت وولد ابن حنفى ثانياه بتقدير الذكورة ان تركت وولد ابن
 حنفى ثالثا عكسه كزوج وام وولد اب حنفى رابعا يرث بتقدير
 الذكورة كولد اخ حنفى خامسا عكسه كزوج وشقيقة وولد اب
 حنفى والله اعلم **فابن** ثالثه في حساب مسائل الحنفى اما على مذهب
 ففتح المسئلة بتقدير ذكوره فقط وبتقدير انوثته فقط شر
 تنظر بين المسلمين بالنسبة لاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من
 المسلمين بالتقديرين فاما كان هو الجامعة فاقسمها على كل من
 الحنفى وبقيته الورثة وانظر اقل المضيقين لكل منهم مدفعه له وبقي
 المشكوك فيه الي البيان او الصلح واما على مذهب الحنفية فتصح
 المسئلة على تقدير الاصل في حق الحنفى وحده واعظم الاصل وبقيته
 الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا واما على مذهب
 المالكية فعند محله في كيفية العمل وعلى مذهب اهل الاحوال
 تحصل الجامعة واما على مذهبنا ونظرنا في عدد حالي الحنفى

او احوال الحنفى شر تنقسم على كل حالة فما اجتمع لكل شخص فاعطه من
 ذلك المسئلة مثل نسبة الواحد بحالات الحنفى والحنافى في ابن
 واضح وولد حنفى بتقدير الذكورة من اثنين وبتقدير الانثى
 من ثلاثة والجامعة لها ستة للبيان فتمت ما نصحه عندنا فيعطي
 المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم وعند المالكية تقرب
 هذه الستة في اثنين خالي الحنفى فتصح من اثني عشر الحنفى بتقدير
 الذكورة ستة وبتقدير الانثى اربعة مجموع الحنفى عشر
 نصفها خمسة في له وللواضح بتقدير ذكورة الحنفى ستة وبتقدير
 انوثته ثمانية فمجموع الحنفى اربعة عشر نصفها ستة في له
 واما عند الحنفية فالحنفى الثلث وللواضح الثلثان فتصح على ذلك
 والله اعلم ولما افق الخلاف على الحنفى شرع في المفقود فقال
واجزم على المفقود اذا كان من حيلة الورثة **حكم الحنفى** اي
 حكمه من معاملته الورثة الحاضرين بالاصل في حقهم من تقدير
 حياته وموته **ذكر ان اولوا بني** يعني سوا كان المفقود ذكر او انثى
 فمن يرث بكل من التقديرين واتخذ ارثه يعطاه ومن مختلف ارثه يعطى
 الاقل ومن لا يرث في احد التقديرين لا يعطى شيئا ويوقف المال اولا في
 حتى يظهر احد بموته او حياته او يحكم فاقم بموته لاجتهاد اعلى ما ينبغي
 وهذا هو الصحيح من من حسنا وجمهور قول ابى يوسف واللوثي وابن
 القاسم عن مالك وقول الامام احمد ومقابل الصحيح عندنا وجمهورنا
 احمد مما يقرر موته في حق الجميع فابن ظهر خلافة غيرنا الحكم قال
 الوقي وبعده المعنى قال محمد بن الحسن الا انه جعل القول قولك
 من المال في يد ابيه والوجه الثاني بتقدير حياته في حق الجميع فابن
 ظهر خلافة غيرنا الحكم وهل يؤخذ من الحاضرين كقبيل على حديث

١١١
 الوحيين لاحتمال تغير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله فيه خلاف ذكره
 في البسيط وقال ايضا واعلم انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين
 لاحق للمفقود فيه على كل تقدير جاز ان يعطى الحاضر ون عليه كما
 تقدم السلك عن ابي منصور انتهى **فابن** كيفية حساب المفقود
 ان تعلم لكل حال من حالته مسئلة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المثلثين
 فالبلغ منه بقية فاقسمه على كل تقدير يظهر اقل فيعطاه كل وارث
 ويوقف المشكوك فيه كما سبق **مسئلة** زوج حاض واختان لآب
 حاض تآب واخ لآب مفقود بقية بر موت الاخ تكون المسئلة من
 سبعة بالعول وتقدر برحياته اصلها من اثنين وبقية من ثمانية
 والمثلثان متباينان ومسطحهما ستة وخمسون هي الجامعة
 فالارض في حق الزوج موت الاخ فله اربعة وعشرون من ثمانية
 في ثمانية والارض في حق الاختين حياة فلهما سبعة من ثمانية
 واحد في سبعة مجموع ما اخذوا ثمانية وثلاثون فيوقف
 ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ المفقود فانه لهما مئتا
 فتح الزوج حقه وجميع الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج
 منه اربعة وللأخ اربعة عشر **فابن** اخ لآب مفقود واخ
 سفيق وجد حاض ان فان كان الاخ لآب حيا فللجد الثلث
 وللشقيق الثلثان لانهما من مسائل المعاداة ففي من ثلثه وا
 كانا مئتا فالما بالبينهما بالسوية فتكون من اثنين فيوقف في حق
 الجد حياته وفي حق الاخ موتاه فالجامعة ستة للمأينة للجد
 اثنا وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والاخ لاني للمفقود
 فيه فللاخ والجد ان يصطالحا في السهم المذكور كما تقدم نقله
 عن ابي منصور والله اعلم **فابن** ثمانية سابقا فيما اذا

١١٢
 كان المفقود وارثا فان كان مورثا حكمه انه يوقف ماله جميعه
 الى ثبوت موته ببنية او حكم المأني بموته اجتمعا اذا عند مضي
 مدة لا يتبين مثله اليها في غالب العادة والمهور عندنا لا يقدر
 تلك المدية بل المعبر غلبت الظن باجتماعها واحكام وهذا هو المشهور عند
 مالك وابي حنيفة رحمهم الله وقيل يقدر بسبعين نقله السري عن
 ابن عبد الحكم وحكي ابن الحاجب رحمهم الله فيه ثلاثة اقوال اخرها ثمانين
 وثمانين وقاية وفي رواية عن ابي حنيفة يقدر بتسعين سنة وفي
 رواية عنه ايضا بمايه وعشرين سنة ومهما قيل به من المدية فمن
 ولادته لامن فقوله فنزل الامام احمد رحمه الله بين من يرحى
 رجوعه بان كان الغالب على سفوف السلامة كما اذا سا في التجار
 او نهية فوقف ماله وينتظره تمام تسعين وان كان لا يرجي
 رجوعه بان كان الغالب على سفوف الهلاك كما اذا كان في سفينة
 فانكسرت او قاتلوا عدا واد لم يعلم وهو كمن هلك من تجار او
 خرج من بين اهله ففقد فادام في ربح سنين ماله من ورثته
 حتى حينئذ والله اعلم ولما انتهى الكلام على المفقود شرخ في الحمل
 فقال **وهذا حكم حمل ذوات** اي صاحبات الحمل الذي يرب
 او يحجب ولو بيعن التقادير فيما مل الوتره الموجودون بالارض
 من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته وانفراده وتعدد
 ويوقف المشكوك فيه الى الوضع للحمل كحياة مستقر او بيان الخا
 فلذلك قال المصنف رحمه الله **فابن** حكمك في القسمة بين الورث
 الموجودين ان لم يقبروا وطلبوا او بعضهم القسمة قبل الوضع
على اليقين والاقول فمن يجب ولو بيعن التقادير لا يعطى شيئا ومن
 لا يختلف نصيبه دلح اليه ومن يختلف نصيبه وهو موقوف اعطى

الاكل وان كان غير مقدّر فلا يعطى شيئا فكل هذا لا يعطى اخو الحمل
 شيئا لانه لا ينطبق لعدم الحمل عندنا على الاصح وقيل يقدر اربعة
 وتعامل بقية الورثة بالاضمة بتقدير اربعة ذكورا او اثنا وهو
 قولنا ان حصة واحدة هي جميعها الله ورجعة بعض المالكية وجميع
 الله ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين وتعامل الورثة بالاضمة بتقدير
 الذكور فيهما او في احداهما والابنوة وهو من ذهب الحنابلة ومحمد
 والنووي رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل اربعة لانه الغالبة
 وتعامل الورثة بالافرن من تقدير ذكورة وانوشة وهو قول الثوري
 ابن سعد وابي يوسف رحمهم الله وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ
 من الكفيل للورثة ثم قلناه من العتمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا
 وقال الفقهاء رحمهم الله توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهو الاصح
 من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين
 وكان الحمل لم يكن ولو كان انقضاء ميتا يجزأه على امه توجبا لبعض
 ولدت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاحله فيعود لبقية الورثة
 وكأنه كعدم بالنسبة لذلك ايضا **مسئلة** خلف امته حاملا واذا
 شقيقا فلا يعطى الاخر شيئا ياد امة حاملا بالاجماع وبعد ظمير
 الحاد لا يعطى الحكم **مسئلة** خلف ابنا ووجه حاملا لاقسمة عند المالكية
 الى الوضع ويعطى الزوجة الثمن عند الامة الدلائل ولا يعطى الابن
 شيئا عندنا حتى يتبين وعند الحنابلة يعطى الابن الثلث الباقي ويوقف
 ثلثاه لانهم يقدر ولنه ما يتبين والاضمة كونهما ذكرا وعند الحنفية
 يعطى الابن ثلث الباقي لانهم يقدر ولنه واحد او الاضمة كونه ذكرا او
 منه كفضل لاحتمال ان انقضى اكثر **مسئلة** خلف زوجة حاملا
 وابوين فالاضمة في حق الزوجة والابوين ان يكون الحمل عند ابن

ن
نصف

الاناث فتعطي الزوجة ثمنها عايلا والاب سدسا عايلا والام سدسا
 عايلا في الجميع من اربعة وعشرين لستعة وعشرين في حق الزوجة
 ثلاثة من سبعة وعشرين والام اربعة منها والاب كذلك ويوقف
 ستة عشر من ذهب الحنابلة كذلك ومن ذهب الحنفية يعطى الزوجة
 الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين والام اربعة منها والاب كذلك
 ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لاقسمة الى الوضع **مسئلة** خلف
 اما حاملا واما بالاضمة في حق الام كون حملها عدد اقلها السدس وفي
 حق الاب عدم تقديره فتعطي سدسا والاب ثلثين ويوقف سدس
 بين الام والاب فلا شيء للحمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية
 لها ثلث وللأب ثلثان ويؤخذ منها كفضل لاحتمال ان تلد عددا
 من الاخوة وعند المالكية لاقسمة الى الوضع والله اعلم ولما اتفق الكل
 على مسائل الحمل شرع في ميراث الغرة والمعدوم لان في بعض مسائله
 توقف الى البيان والصالح فقال **باب ميراث الغرة في**
والهذي ويحرم وقد قدمت ان شوط الارث يعلم بعضها من
 ميراث الغرة وهذا وان بيانها فقوله اعلم ان شوط الارث
 ثلاثة احدها ويحقق بالقضاء اعلم بالبيعة المقتضية للارث وبالدرجة
 التي اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلا فلو شهد شخص عند قاض
 بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يتبين سبب ارضه تفصيلا لاختلاف
 العلماء في الورثة فربما طعن الشاهد من ليس بوارث وارثا الشرط
 الثاني تحقيق موت المورث كما اذا شهد ميتا او الحاقه بالاموات
 حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتمعا كما تقدم
 في بابه او الحاقه بالاموات تقديره او ذلك في الجنين الذي انفصل
 بجنازة على امه فوجب لغرة لاد لا يورث عنه غير ما تقدم في باب

الحال الشريط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة
أو الحاققة بالاحياء تقدر الحيل افضل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر
وجوده عند الموت ولو سطقة او علفه اذا انقرض ذلك فيبقى من
الشرطين الاخيرين ما ذكره بقوله **وان يمت قوم** متوارثون من حال
اوتسا او منها وهو في الامل اسم للرجاء دون المناقاة القرطبي
رحمة الله في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء ورتب ما دخل
النسابة على وجه التسع انتهى وهو المراد هنا وفيه **فهم** يحكيون
الذات الفعل من قولهم هدمت البنيان هدمنا اسقطناه وبفتح الهمزة
اسم البناء المهدوم وقال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك
ما تقدم من جواب البير فسقط فيها والهدم بالكساي كسر الماء النوث
البالي **وعليم** في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخين والشر
غرقا بفتحهم فهو غرق وغارق وغرقه بفتح الدال غرقه في
الماء غرقه فيه فهو مغرق وغرقوا **واستحادث** اي تازلت
قال القرطبي في مختصر الصحاح حدث النبي جدونا وحدنا تازلت
واحدث الرجل معزوف والحديث ضد القديم وفي النهاية لابن
الاسير في حديث المدينة من احدث فيها حدثا او احدثت الحديث
الامر الاحداث المنكسر الذي ليس معتادا ولا معروف في السنة انتهى
وقوله **علم المسبح** اي من القوم المذكورين ومثل الحادث النار
هم بقوله **كالعرق** بفتح الحاء والراء الشرح بذكر الدال من ضبط المار
رحمهم الله بكسر الحاء المهملة وفتح الراء التار انتهى ووجه الاول
ما قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في حديث الفقيه دخل مكة وعليه
عمامة سودا حرقانية قال القمحي رحمه الله الحرقانية هي التي على
لون ما احرقته النار كالفا منسوبة بزيادة الالف والواو والياء

سكون

بفتح

بفتح الحاء والراء هو قال يقال احرق بالنار والحرق مع انتهى وقال فيه
ايضا احرق النار بالتحريك لها وقد يمكن انتهى اي وان مات
متوارثان فاكثروا بقدم نبي علمهم او عرفهم او عرفهم او في معتد
قال او في استراو في غيبة **ولم تكن تعلم حال النساء** منهم اي لم
يعلم عينه بان علم ان احدهم مات قبل الاخر لكن لم يعلم عينه وكذا
ان لم يعلم سبق ولا معية او علم انهم ما تواتر **ولا يؤمن راضعا**
منهم **من من اجق** اخر منهم والراضع الذاهب يقال رضعت ووجه
اذا خرجت ورضعت النفس بالكسر لغة اي فلا تورث شيئا منهم من
اخراجها فيها اذا علم موتهم معا واما اذا لم يعلم اما تامعا او مرتبا
فمعدن يد بين ثابت وبه قال مالك والشافعي والوا حنفية ومنهم
الله وذكر ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من قلا
اموالهم دون طريقتها وبة قال احمد رحمه الله وهذا عند المنازلة
ما لم يقع المداي فان ادعى في رثة كل ميت تاحر موسى ثم ولايته
او تعاد صنت بعينها اختلف كل على ابطال دعوي صاحبه وحينئذ
لا وارث بينهما فيكون الحكم اذ ذاك كالمذهب الاول والمراد بالانلا
ماله الذي بيده والطريف ما ورثه من الميت الذي معه ويحوي
الحلاف المذكور فيما اذا علم السبق ولم يعلم عين السابق وحيث لم يورث
احدهم من من الاخر شيئا فهو كالا جاب فلذا قال **وعندكم** اي الموت
يعرفون ونحو **كانهم اجاب** اي لا قرابة بينهم ولا غيرهما يقتضي الار
وهكذا القول للسديد اي القول يقال سدد للسديد اذا كان
صوابا وامد الرجل جاد بالصواب في قوله او قيل ورجل مستد يوفق
موا الصواب فقوله **الفتايب** اي المصنبت غير المحلى عطف عن
قابيل اذا علم موت احد المتوارثين بالعرف ونحو بعد الاخر

معيناه لم يفسدنا لبرواضنا ان المتأخرين المتقدم اجاءوا وان علم
موتنا مرتباً وعين السابق نرى وقف الاموال الى البيان او الفتح
وبها تبين الحالين تمت احوال العرواقصة احوال ولما انهي المصنف
رحمه الله الكلام على ما اراد ان يرد في هذه المنظومة فاختار بالمد
له والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والذكر كما ابتدأها
بذلك رجي قبولها بينهما فقال **والله على التمام** اي تمام الكتاب
اي اكمله **هذا التفسير** اي كل **في التمام** اي البقا اي خذ
كثيراً ايعا والمجد على النعمة هو الشكر في اللغة ونكر المنعم واجبت
بالفتح **اسأله العفو** اي ترك المواخذة صفها وكرمها عن **التقصير**
اي التواني في الامور **وخير ما نزل** اي نرجوا **في التفسير** اي
المجمع والمراد يوم القيامة يوم ترجع فيه الخلق الى الله تعالى
قال الله تعالى اليه من جميعكم جميعاً **وعن** اي سر ما كان من **الدين**
فلا يطررها بالعقوبات عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم **وسر**
اي تغطية ما كان اي فصح من الدين وهو الفصح من **من العيوب** جمع عيب
وهو النقص **وافضل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم** اي المحتسب من الخلق
ليدعوه الى دين الاسلام والمصطفى من الصفوة وهي الخلوصة
فابذل التواضع **الكرسي** بفتح الكاف قال العلامة سبط المارديني
رحمهم الله على الافرغ ويجوز كسها وهو نقض السلم انتهى وهو الجواد
او الخواص لانواع الخيرات والشرى والفضائل او الصفوح **محمد**
صلى الله عليه وسلم **خير الانام** المراد **الحاج القاسم** الذي لا يني بعدة قال
ابن الاثير رحمه الله في النهاية هي اسم النبي صلى الله عليه وسلم
المعروف هو اخو الانبياء والعاقبة والعقوبة الذي يخلق من كان
قبلة **واله العترة** بضم العين المعجمة الاسماء **دوي** اي اصحاب

المناقب

المناقب المناقب والمناقب جمع منقبه وهي صفة المثلية وجمعها
منال وهي العيوب **وصحبة الاما** من فضل الرجل صار ذا فضل وفضيلة
صند النفس **الاحياء** جمع خير يشدد ويخفف من الخير ضد الشر ولا
خلان الاشرا والخير الفاضل من كل شي **السادة** جمع متدي اي شريف
من قولهم ساد القوم شيكادة شرف عليهم فهو سديد والجمع سادة
الاما جمع ما جدد وهو الكامل في الشرف من قولهم محمد الرجل مجدداً
شرف بكرم الافعال **الابرار** جمع بر يقاب يرت فلان بابا بكر ابن
بفتح الباء ومنه الرازي فابا بربه وبار وقاب ابن الاثير في النهاية
يقال برير فهو بار وجمعه بريرة وجمع البرابرار وهو كثير ما يخص بالا
والهاد والعباد انتهى وهذا اخر ما يخرج منه كلام المؤلف
رحمهم الله ولتختصر هذا الشرح بخاتمة تشمل على ابواب **الباب**
الاول في الرد وذوي الارحام وفيه فصول **الفصل الاول**
في الخلاف فيما بين المقتبية والخلافة اذا كان للورثة اصحاب
فروض لا يستحق فيرد الباقي عنهم عليهم بنسبة فرضهم ما عدا
الزوجين فانه لا يرد عليهم فان لم يكن له ورثة من المجمع فان لم يكن
له ورثة على اربهم لو كان له احد الزوجين وكان له احد من ذوي
الارحام قاله في الاولى او الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية
لذوي الارحام وسياق تعريفهم عند المالكية اذا لم يخف ور
من المجمع على اربهم او خلفه فرض لا يصرق قاله او الفاضل بعد
الفرض ومن بيت المال ما انتظم امر لا وما عندنا مما ستر
الشافعية فاصل المذهب كمثل كذا هي المالكية والمفتي به لمن
مذهبا الذي افضى به المتأخرون من الشافعية وهو المذهب
انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الامام غير عاقل بالرد

على اصحاب الفروض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم الذي هو من
 فرض احد الزوجين بالنسبة وسياقي كقيمتها فان لم يكن احد
 من اصحاب الفروض من الذين يرد عليهم قاله او الفاضل بعد فرض احد
 الزوجين لذوي الارحام على ما سياتي وسيليني ان استظهر امر
 بيت المال فالدالة دون الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني**
 في الرد وهو ضد المولى لقصور زيادة في اعضاء الورثة ونقصان
 من التمام وقد مناه انه لا يرد على الزوجين فاذا لم يكن هناك
 قابلا كان من يرد عليه شخصا واحدا كام او ولدا امر فله المالك
 فورا ورثا او كان من يرد عليهم صنف واحد كالام او جذا
 فاصل المسئلة من عدد دمهم كالعصبة او كان من يرد عليهم صنفان
 فاكثر جعت فروضهم من اصل المسئلة لتلك الفروض المجمع اصل
 المسئلة الرد فاقطع المظن عن الباقي من اصل مسئلة تلك الفروض
 كما لم يكن واعلم ان سبيل الرد التي ليس فيها احد الزوجين
 كلها مقطوعة من سيرة وانما قد تحتاج لتفصيل وان كان هناك
 احد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية فقد وهو
 واحد من اثنين او اربعة او ثمانية والمسئلة الباقي على مسئلة من
 يرد عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنف واحد
 فاصل المسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد عليه
 اكثر من صنف فاعني من على مسئلة الباقي من مخرج فرض الزوجية
 فان انقسم فخرج فرض الزوجية اصل المسئلة الرد كزوجية وام وولد
 وان لم ينقسم من بيت مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية
 لانه لا يكون الامانة فابلق فصول المسئلة الرد وقد يحتاج
 مسئلة الرد اليه فيها احد الزوجين لتفصيل ايضا اذا انقر ذلك

فاصول سبيل الرد سواء كان فيها احد الزوجين من ثمانية اصول
 اثنان كجدة واخ لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديهما واربعه كبن
 وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام وسقينة وثمانية كزوجة وبن
 وستة عز كزوجة وسقينة واثنا عشر كزوجة وبن وثلاثة وبن
 ابن واربعون كزوجة وبن وبن ابن وبن **الفصل الثالث**
 في ذوي الارحام وهم كل قريب غير من تقدم من المخرج ادمهم وهم
 وان كثروا يرجعون الى اربعة اصناف الاول من ينتمي الى الميت
 وهم اولاد الميت واولاد بناته الابن وان ترلوا الثاني من ينتمي
 اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الناقطون وان علوا الثالث
 من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنوا
 الاخوة للام ومن ينتمي اليهم وان ترلوا الرابع من ينتمي الى اجداد
 الميت وجداته وهم العمومة للام تطقت والعات وبنات الاعمام
 مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان ترلوا اذا علمت ذلك فلا
 خلاف عند من وث ذوي الارحام ان من انقر من هؤلاء
 خارج المالك وانما يظهر الكلام عند الاجتماع وفي ذلك عند
 هو بعضها وما لم يثبت منها من عيان احد مما ذهب اصل الترتيل
 وهو الاقليل الامع عند النافذة وهو مذهب الخليل ومحصله انه
 ينزل كل منهم عند منزلة من يد له الا الاخوان والخالات
 منزلة الام والالا عمم للام والعات منزلة الاب على الارواح
 فان سبق احد الي وارث قدم مطلقا وان استووا في السابق
 فقد كان الميت خلف ما يدلون به وهم المال او الباقي بعد فرض
 الزوجية بينهم كانهم موجودون فمن يجب لاني لمن يد له
 واما ما قبل واحد فم على من ترل من ولد كانه مات وظهر

الا اولاد ولد الام فينقسم بين ذكورهم واناثهم بالتسوية كما هو
مع ان ولد الام لومات وخلف اولاداه ذكورا واناثا فتر من ان
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والاحالة والحالة الام وخلفهم كما هو الخوا
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لومات الام وخلفهم كما هو الخوا
لأما ولا يفضل بينهم وعند الحنابلة وهم من المنزل ايضا انه اذا
كان الذكر والانثى من جهة واحدة في درجة واحدة فالقسمة بينهم
بالتسوية كما يفضل ذكر علي النبي والمذنب الثاني مذهب أهل القدرية
وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغوي والمولي من اصحابه وهم
يقدمون الاقرب فالأقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم
تقديم الصنف الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على
الرابع فادام احد منهم من العزوة فلا شيء لواحد من الاصول
وما دام احد منهم من الاصول فلا شيء لاولاد الاحوات وبنات
الاخوة وبني الاخوة للام وما دام احد من هؤلاء فلا شيء للاخوات
والعمات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدي بهم وعن ابن
حسيفة رحمهم الله رواية بتقديم الصنف الثاني على الاول وقدم
ابو يوسف ومحمد الصنف الثالث على الثاني ومتي كان اثنان
فاكثر من صنف واحد من الاصناف الاربعة في ذلك تفصل طول
مدى كونه في كتب الحنفية وقد ذكرت طرقا منه في كتابنا شرح
الترتيب **الامثلة** على مذهب أهل التبريل بنت ابن وان
بنت بنت المال لاولي لسبقها للوارث ابوا ام ام وام ابوا ام
للاول وسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن
اخرى نصف المال لاولي ونصفه بين الاخيرين الاثنا عشر
واضا فاعند الحنابلة بنت اخ لابوين وبنت اخ للاب وبنت اخ لام

المال لاولي والثانية على مسقة للثالثة ستم وللأولي خمسة اسهم ولأولي
للثانية ثلاثة لثالثة منفرقتين للحام من الام السدس والحام من الابوين
الباقى وسقط الاخر ثلاث حالات منفرقات الحام بينهن على خمسة
للتشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد ثلاثة اخوات
منفرقتين للحام من الام السدس والحام من الابوين الباقي وسقط
الاخر ثلاث حالات وثلاث حالات كذلك للحام والحالة من الام الثلث
اثنا عشر ناواضا فاعند الحنابلة والباقي للحام والحالة من الابوين
كذلك عندنا وعند الحنابلة فلا شيء للحام والحالة من الاب ثلاث
منفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث بنات اعمام منفرقات المال بنت
المشقيق وحدها لسبقها للوارث مع حب لعم المشقيق الم ثلاث
بنت اخ لام مع بنت عم مشقيق اولاد لاول السدس والباقي للثانية
ثلاث حالات منفرقات وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات على خمسة المال
للمالك ذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله اعلم **الباب**
الثاني في الولا وفيه فصول **الفصل الاول في نسبته** وهو عز واث
المالك عن رقيق بن اعنق عبد امخرامو نصفه اودبن او استوله
ضفقا بالموت وعنق عليه بالكتابة او التمس س ما كان عنق عليه على مال
فاجابه او اعنق نصيبه من مشركه مشركي او ملك فربيه فعنق عليه
ثبت له الولا عليه ولخصته المستعصبين بانفسهم ولو اختلف بينهما
وان لم يرثه في صورة الاختلاف والولا كالنسب لا يباع ولا يوهب
ولا يورث ولكن وكفى يورث به وكما ثبت الوالي على العتيق ان ذكر
ابو الانثى ثبت على اولاده واحفاده وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما
ثبت على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق ذلك الفرع
فان كان رقيقا وعنق فولاو لمعقته وعصبته من بعد فان لم

توحيد فليت الماد ولا ولا عليه لمعتق الاصول الشرط الثاني في سق
الاولا لموالي الام وهو ان لا يكون الاب حرا الاصل على الصحة واما علمه
وهو ان يكون الاب عتقا والام حرا الاصل فهل يكون عليه الولاء لموالي
الاب لانه ينسب اليه او لا تعليل الحرة كحكمه الصحيح الاول مات
الامام النووي رحمه الله في الروضة **فزع** من مسته رق وعق فلا
ولا عليه لمعتق ابنة وامه وسائر اصوله كما سبق سوا وجد وان الحال
ام لا فالمباشر اعنقه ولازم لمعتقه ثم لعصبته فاما اذا كان حرا
الاصل وابواه عتيقان او ابن عتيق فولاؤه لموالي ابية وان كان الاب
دقيقا والام معتقة فالولا لمعتقها فان مات والاب دقيق بعد
ورثه معتق الام وان اعتق الاب في حيايم الولد انخر الولاء من
موت الام الى موت الاب ولومات الاب دقيقا وعق الجيد انخر
من موالى الام الى موالى الجيد ولو عق الجيد والاب دقيق في انخران
الى مولى الجيد وجهان اصحهما ان انخران فان اعتق الاب بعد ذلك انخر
من مولى الجيد الى مولى الاب والمسا في لا ينخر على هذا لومات الاب
بعد عق الجيد في انخران الى مولى الجيد وجهان اصحهما عند
الشيخ ابي علي لا ينخر وقطع النعوي بالانخران قلت الانخران قولي
اعلم انتهى **الفصل الثاني** في حكم الولاء له احكام منها الارث
وهو المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له ينسب ولا
نكاح فانه لمعتقه فان كان له مناجب فمن لا يستحق وقاله
لمعتقه فان لم يكن المعتيق حيا في المورثين ورث العتيق اذ
عصيات المعتيق بالنفس لا بالعين ولا مع الغير ولادوا من من
لم يكن للمعتق عصبته بالنسب فلمعتق المعتيق فان لم يخلد
فلمعصيات معتيق المعتيق كذلك فان لم يخلد ثم فلمعتق معتيق المعتيق

ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق عصبات المعتيق الا لمعتق ابية
او كبد ولا لعصبته عصبته المعتيق اذا لم يكن عصبته للمعتق كما اذا
تزوجت امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا وانعتقت عبدا ثم مات
عتقا عن ابن عم ولدها المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبته لها
وان كانا عصبته لانهما وقد ذكر الشيخ بدر الدين عدم سبط الماد
رحمه الله في شرح كشف الغوامض انه نازع بعض معاصرينه فيها
ولم يزل الكلام فاذا علمت ذلك فقد ذكر الامتخاب رحمهم الله ضابطا
لمن يرث من عصبته المعتيق اذا لم يكن المعتيق حيا فقلنا هو ذكر يكون
عصبته وارثا للمعتق لومات المعتيق يوم موت العتيق بصفة العتيق
واخر جواعلي ذلك مسائل منها انه لا يرث امرأة بولاء الغير أصلا
وانما يرث بالمباشر فلما علم على عتيقها الولاء وعلى اولاده والجناد
وعتيقها كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبات و
لوعتيق عند او مات عن اثنين فمات احدهما عن ابن ثم مات العتيق
وخلف ابن معتقه وابن ابنة ورثه بن المعتيق دون ابن ابنة
ومنها لومات المعتيق عن ثلاثة بنين فمات احدهم عن ابن واخر
عن اربعة واخر عن خمسة فومات العتيق ورثهم اعيان
بالسوية ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن اثنين مسلم وكافر
ثم مات العتيق فميراثه للابن الكافر لانه الذي يرث المعتيق بصفة
الكفر ولو اتم العتيق ثم مات فميراثه لابن المسلم ولو اتم الابن الكافر
ثم مات العتيق مسلما فميراثه بينهما وهذا المسائل يخرج ايضا
على ان الولاء يورث به ولا يورث **فان احدهما** الذي
يرثون بالولاء من عصبته المعتيق يورثون ترتيب عصبات الميت
فكأن الاطهر ان اخا المعتيق وابن اخيه فقد ماتا على حدة

الثاني لو اشترت امرأة اباهما فعق عليها ثم اعتق الاب عبداً
ومات عتيقه بعد والمعتق عصبة بالنسب فترانه العتق له دون
المتب لانها معتقة المعتق لغيره عن عصبة النسب وهذا قيل لعل
فيها اربعة قاض غير المتفق فتنسب الفضا وصور بعضهم مثله
الفضا بما لو اشترى ابن وابنه اباهما فعق عليهما ثم اعتق عبداً
ومات العتق بعد موت الاب عنهما فترانه لابن دون البنت لانه
عصبة المعتق بالنسب وغلط فيها اربعة قاض فقالوا ارث العتق
بينهما وفي الاول مباحث كثير ذكرت اكثرها في شرح الترتيب
الباب الثالث في قسمة التركة وهي الحق المعقودة بالزاد
من علم الغايض وما تقدم فوسيلة لها وهي مبنية على الاربعة اعداد
المتناسبة التي هي اصل كبير في استخراج المجهولات وهي مذكورة
في كتب الحساب وذلك ان نسبة ماله كل وارث من نصيب المسئلة
الى نصيب المسئلة كنسبة ماله من التركة الى التركة اذ انقسم ذلك
فتارة تكون التركة مما لا يمكن قسمته كالعقارات والحيوانات فيقدر
لك النسبة تكون حصته من ذلك الطوروث ثم تارة يعبر عنها
بغيرها بالقرارات يعبر عنها بالقسمة المشهورة فهو مخير والاولى
مراعات عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما كان يقول مثلاً للام
المقدر اربعة قراريط لكان اولي وتارة تكون التركة مما يمكن
قسمته كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل او العدد او من اوقية
ما لا يمكن قسمته او اريد قسمته مما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقرارات
فيقدر مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون كتركة مقدارها اربعة
وعشرون ديناراً مثلاً ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة
مماثلة للصحيح فالام واضح لا يحتاج لعمل كزوجية وبنت وابنت

والتركة



فاو التركة عبد مثلاً او اربعة وعشرون ديناراً فنصح المسئلة من
اصلها اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنات اثنا عشر وللأم اربعة
وللاب خمسة ومخرج التركة او القيراط مساو وكل منهما للصحيح فالزوج
ثلاثة قراريط من العبد او ثلاثة دنانير وللبنات اثنا عشر قراريط من
العبد او اثني عشر ديناراً وللأم اربعة قراريط من العبد او اربعة
دنانير وللأب خمس قراريط من العبد او خمسة دنانير وان كانت
التركة غير مساوية لمصحح المسئلة ففي قسمة التركة خمسة اوجه لاكثر
الوجه الاول وهو المشهور ان تقرب نصيب كل وارث من الصحيح
في التركة او يخرج القيراط وتقيم الحاصل على الصحيح يخرج ما زاد ذلك
الوارث ففي المباحلة وهي ما ووجه وام واخت شقيقة اولاد لو كانت
التركة عقاراً او اربعة وعشرين ديناراً فاضل المسئلة ستة وتكون
لثمانية ومنها يصح كما تقدم فاضرب ثلثها في اربعة وعشرين يخرج
القيراط او عدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون فاقسم على الثمانية
يخرج ستة فالزوج ستة قراريط في العقار اربعة دنانير وللأخت
ذلك وارضب للام اثنان في الاربعة والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية
واربعون على الثمانية يخرج لها ستة قراريط على العقار اربعة
دنانير ومنها وهو اصل الاربعة وهو اعلى بقا ثمانية فيما لا يمكن قسمته
ايضاً ان تنسب كل حصه من الصحيح اليه وتأخذ من التركة او يخرج القيراط
بنك النسبة ففي المثال المذكور انسب للزوج حصته وهي ثلاثة الى
الثمانية مصحح المسئلة تكن ربعاً وثمناً فله ربع الاربعة والعشرين وهي
وذلك ستة قراريط او دنانير وان سويت قلت له ربع التركة ومنها
وللأخت ذلك وانسب للام اثنان الى الثمانية فكل ربعاً فلها ربع
الاربعة والعشرين ستة دنانير او قراريط وان سويت قلت لها ربع التركة

للزوج هو

ومن اراد معرفة بقية الوجة مع زيادة فعلية كما بنا شرح الترتيب
فقد اتيت فيه من ذلك العجايب والله اعلم **الباب الرابع في**
المساكن الملقاة وهي كثير وقد تقدم منها الفروان وشيمان باليمن
ايضا والمضفيتان والمباهلة والمزكة والاكورية والديارية الصغرى
وام الفروخ والفروا والمزيرة والنجيلة والماسونية ومسلة الامتحان
والصا والحرفا والعزيرة والعشرينية ومحققة زيد وتسعينية زيد
الله عنه ومسلة القضاء ومنها النافضة وهي زوج وام وولدها
ومنها الديارية الكبرى وهي زوجة وبنان وام واثني عشر اخا واخرا
كلهم لاب والركة فيما سمانة دينار تحض الاخ ذينار واحد وبني
بالعامة وبالشاكية وبني بالركابية ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات
واربع اخوات لام وثمانية اخوات لابول اواب اصلها اثني عشر وعول
لخمسة عشر ومنها الدفانة وساذكرها في المعاريق ومنها عند المالكية ملقاة
ثلاث وهي المالكية وشعبة المالكية وعقبت تحت طوبة فاما المالكية زوج
زوج وام وبنات واخوه لام ولحقه لاب فلا ياتي الاخوة الجعدي عند المالكية
والباقي بعد فرض الزوج والام للجد وحده وعندنا الزوج نصف
والام السدس والجد السدس لانه الاخط والاخوة للاب الباقي ولا ياتي الاخوة
للأم اتفاقا وشعبة المالكية هي هذه اذا كان يد لك الاخوة ثلاث
اخوة اسقوا الحكم فيما عندنا وعندهم كالحكم في المالكية فترث
الاخوة الاسقاع عندنا الباقي بعد فرض الزوج والام والجد ولا
يأتي الاخوة جميعا من الصنفين عند المالكية وعقوت تحت طوبى
هي زوج وام واخ من ام اقرب الاخ للام بنيت في عند المالكية
في لا تكاد من سنته وفي الاقارب من اثني عشر للبنات منها ستة وللعمية
بنيها واحد والجمع سبعة فيقسم عليها نصيب لاخت الام وهو واحد فلا

فلا يصح فخر ب السبعة في الستة تبلغ اثنين واربعين للزوج اجد وعثر ون
واللام اربعة عشر والبنات الملقاة ست عشرة وللعمية واحد ولا ياتي للاخت
للأم وانما اقيمت بذلك لعقولة من يلقي عليه عا اقرت به للعمية قالت
امام الحرمين رحمه الله في النهاية وقد اكثر الغرضيون من الملقاة ولا
لهاية لها ولا حرم لابوا لها انتهى والله اعلم **الباب الخامس**
في مشتات النسب والاماز وهو باب واسع وفيه فصلان **الفصل**
الاول في مشتات النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عم الاخر صور
رجلان تزوج كل منهما ام الاخر فا ولد لها ابنا فكل من ابنتها عمر الاخر
لامه رجلان كل منهما خال الاخر كل منهما صور لها ان ينكح كل من رجلين
بنات الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الابن خال الاخر وفي ترتيب
الجمع شخص قال لشخص يا خالي صورته ان اخا زيد من امه تزوج
بأخت زيد من ابيه او بالعم كس فا ولد لها ولد فزيد عنه وخاله انتهى
وقيل فيها انتهى فيها نظام يا من سؤاله يعني قل خالي كيف صارني
وقال الشيخ زكريا رحمه الله في اخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما
ابن خال الاخر صورته ان ينكح كل من رجلين اخت الاخر فيولد لكل
منهما ابن امرأتان التقيا برجلين فقاتلنا مخرجنا بابينا وزوجينا
وابني زوجينا صورته رجلان تزوج كل منهما ام الاخر وهي من النساء
التي سأل عنها ابو يوسف ومحمد الشافعي مجلس الرشيد رحمهم الله فاجاب
بذلك انتهى والله اعلم **الفصل الثاني** في الاقارب وهي كثير
كما يخرج عن الخبر من ذلك له رجل له خال وعم فلو رثه لكان دون
العم هو ان يكون الخال ابن اخي الميت وصورة ان ينكح امرأة ويتزوج
ابنته امها فلو ولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال
ابن الاب فلو مات ابن الاب عن ابن الابن وعن عمرا ايضا فقد خلف خاله

